

PROVISIONAL

A/42/PV.59
16 November 1987

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)	السيد فلورين	: الرئيس
(جزر القمر)	السيد مؤمن	: <u>شم</u>
	(نائب الرئيس)	
(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)	السيد فلورين	: <u>شم</u>
	(الرئيس)	

مسألة ناميبيا [٣٦] (تابع)

(أ)	تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا
(ب)	تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(ج)	تقرير الأمين العام
(د)	تقرير اللجنة الرابعة
(هـ)	مشاريع القرارات
(و)	تقرير اللجنة الخامسة
	إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال [٨] (تابع)
(أ)	التقرير الأول لمكتب الجمعية العامة
(ب)	تعديل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)مسألة ناميبيا

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/42/24)
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/AC.109/916 ؛ A/42/23 (Part V))
- (ج) تقرير الأمين العام (A/42/596)
- (د) تقرير اللجنة الرابعة (A/42/698)
- (هـ) مشاريع القرارات (A/42/24 (Part III) و A/42/24 (Part III)/Corr.1 ، الفصل الأول)
- (و) تقرير اللجنة الخامسة (A/42/716)

السيد تليت (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تطرح مسألة

ناميبيا مرة أخرى على الجمعية دون أن تظهر لهذه المسألة أية نهاية في الأفق . إن ناميبيا أمة سوداء اعتمبتها الشركات المتعددة الجنسية ، واحتلتها جنوب افريقيا العنصرية ، واستعبدها نظام الفصل العنصري المهين .

ولو كانت الكلمات توفر الراحة الحقيقية ، لتمتع شعب ناميبيا براحة البال أكثر من أي شعب آخر في العالم . وإذا كانت وعود التضامن تمكن من وضع حد لهذا النزاع ، لتحررت ناميبيا منذ سنوات مضت . وإذا كانت قرارات الأمم المتحدة قسادة على تحقيق الاستقلال لناميبيا لاحتفلت ناميبيا الآن بمرور ٢١ عاما على استقلالها .

ومن الواضح جيدا أن المجتمع الدولي يؤيد الاستقلال الفوري لناميبيا والحفاظ على سلامة كل أراضيها . وقد دافعت بليز ، بصفة مستمرة ، عن هذا الموقف ، وما زلنا ندعو جنوب افريقيا وحلفائها الى ان يرفعوا قبضتهم المميته عن ناميبيا .

منذ احدى وعشرين سنة ، أنهت الامم المتحدة انتداب جنوب افريقيا لادارة اقليم ناميبيا . وأصبحت الامم المتحدة مسؤولة مباشرة عن ناميبيا واقترحت خطة

لاستقلالها . وفي عام ١٩٧٨ تمت الموافقة على قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وما زال القرار مقبولا بوصفه النهج الملائم الذي ينبغي اتباعه لتحقيق الاستقلال الناميبي .

وفي العام الماضي حضرت بليز المؤتمر الثامن لرؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز في هراري الذي ناشد الامين العام للامم المتحدة ان

"يقوم بتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا بعد ان سويست الان جميع المسائل المعلقة" .

وخلص رؤساء الدول او الحكومات الى :

"ان اوان حصول ناميبيا على استقلالها قد ان من وقت طويل . وكل مزيد من التسوية فيه امر غير اخلاقي . ولذا فنحن نناشد كل الرجال والنساء من ذوي النية الحسنة ان يعارضوا بشدة أي تأجيل ، لاي سبب وفي أي ظرف من الظروف ، لاستقلال ناميبيا" .

وفي الشهر الماضي اجتمع رؤساء حكومات الكمنولث في فانكوفر . ورأس وفد بليز في ذلك المؤتمر صاحب السعادة الدكتور مانويل اسكويغل ، رئيس وزراء بليز . وفي البلاغ الرسمي الذي صدر في نهاية المؤتمر أعلن رؤساء حكوماتنا ما يلي :

"يساورنا القلق البالغ من ان المأزق الذي وصل إليه تحقيق استقلال ناميبيا بمقتضى احكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يبدو انه اصبح دائما ، ونود ان نوكد من جديد عدم شرعية وجود جنوب افريقيا في ناميبيا وما زلنا على اقتناع ، بشكل جماعي ، بان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يشكل الاساس الوحيد لتسوية المسألة الناميبية بطريقة مقبولة دوليا" .

وقد أيدت بليز دائما حق الشعب الناميبي في تقرير مصيره واستقلاله . ولا يمكننا ان نقبل أية أعذار لتأخير استقلال ناميبيا أكثر من ذلك . ولا يمكننا ان نقبل ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا .

إن وجود القوات الكوبية في أنغولا مسألة ، واستقلال ناميبيا مسألة أخرى . ولا يمكن جعل حل المسألة الاخيرة مشروطا بتسوية المسألة الاولى ، وأي جهد لغرض ذلك سيفسر

بأنه تأييد لسياسة جنوب افريقيا في ناميبيا وسيمثل ايضا رفضا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

تتضمن الوثيقة A/42/23 (Part V) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وتحذرنا الفقرة ١١ من تلك الوثيقة من أن أي محاولة لإبراز مسألة ناميبيا بوصفها جزءا من المواجهة بين الشرق والغرب بدلا من كونها مسألة تحرر من الاستعمار ، تمثل تحديا صارخا لارادة المجتمع الدولي ، ولن يكون لها أي أثر سوى تعطيل استقلال ناميبيا مرة اخرى . ومن الواضح ان الشرق لا يؤيد جنوب افريقيا . إن الذين يؤيدون جنوب افريقيا لا يمكن ان يتوقعوا من الناميبيين أن يسعوا الى مصادقتهم ، لأن سياساتهم لها أثر عكسي ومخالف لما يحاول الناميبيون إنجازه ، فكلما عطلوا استقلال ناميبيا لمدة أطول ، ازدادت الفجوة في علاقاتهم مع الجنوب الافريقي اتساعا .

وفي هذا الصدد ، من المهم ن نتذكر الجمعية الكلمات التي أدلى بها السيد بيويري كي موسيفيني ، رئيس جمهورية أوغندا ، عندما خاطب هذه الهيئة منذ بضعة أسابيع ، حيث قال ما يلي :

"فعندما كنا نكافح نظامي أمين وأبوتي الطاغيين الفاسدين الوحشيين كانت هناك تكهنات كثيرة حول اتجاهنا الايديولوجي . وكان السؤال المطروح دائما هل سنكون ميالين للغرب أم للشرق . وفي رأيي ، يعد هذا التصنيف إهانة للشعوب الافريقية" . (A/42/PV.45 ، ص ١٣)

واستطرد الرئيس موسيفيني قائلا :

"إن النقطة ١٠ من برنامجنا السياسي تحدد استراتيجية اقتصادية تقوم على اقتصاد مختلط . ولا بد لنا أن نؤكد على أن هذا البرنامج ليس مواليا لهذا ولا لذلك ، انه موال لاوغندا . إن لنا مصالحنا الخاصة ولا يتعين علينا أن نكون موالين لأحد . إننا نرفض التعاقدي والإفراط في التبسيط والابتذال النظري والابتزاز المالي ، إننا نأخذ من كل نظام ما يلائمنا ونرفض ما لا يلائمنا . إننا لا نحكم على البرامج الاقتصادية للدول الأخرى ، لأننا

نعتقد ان كل دولة تعرف تماما كيف تعالج احتياجات شعبها . ويحدونا الامل ، مع أن بلدنا بلد صغير ، في ألا تفترض أية دولة أخرى ما هو الافضل لاقتصادنا ولشعبنا . نحن لنا مصالحنا المشروعة . ونقرر من هو الصديق ومن هو العدو وفقا لتعامله مع مصالحنا الخاصة بنا" . (ص ١٤ - ١٥)

أعتقد أن الشعب الناميبي سيحكم على الدول الاعضاء في الامم المتحدة على هذا النحو . إن أعمالنا في العام الماضي وفي الشهر الماضي واليوم وغدا هي التي ستحدد ما إذا كنا أصدقاء هذا الشعب أم أعداءه .

إن بليز تؤيد مشاريع القرارات المعنية بمسألة ناميبيا وإننا ندعو جميع الدول الاعضاء الى أن تتخذ الخطوات الضرورية لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

السيد بيغوت (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أمام هذه الجمعية الموقرة استرعى رئيس الجمهورية الغابونية في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ الانتباه الى حواجز عدم الفهم التي ما زالت قائمة فيما بين البشر لتتحول عاما بعد عام الى العناصر التي تتألف منها أي أزمة كبرى ، والى التمادي في حرمان السود في جنوب افريقيا من كل الحقوق التي هي قوام حياة أي شعب - الحقوق التي نصبت الامم المتحدة نفسها نصيرا وضمنا لها - هكذا ندد رئيس دولة الغابون بسلسلة المناورات التسوية البارة التي تعوق مسيرة ناميبيا صوب الاستقلال .

ويمضي الوقت دون أن نشهد أي تغيير واضح . فهيمنة بريتوريا على الجنوب الافريقي تعزز نظامها الاستعماري المستغل دون أن تتعرض لأي عقاب تقريبا .

ولن ينسى التاريخ حكومة بريتوريا . والمؤرخون والباحثون على اختلاف تخصصاتهم ستتوافر لهم ، بل أن لديهم بالفعل في مختلف مواقف وتصرفات كل من الدول الاعضاء في منظماتنا ، ذخيرة لا تنضب من العناصر التي تتيح اكتشاف بواعث جد خسيمة .

إن الاجيال المقبلة من أبنائنا وأحفادنا وأحفادهم متصدر حكما صارما على عملاء بريتوريا ، إذ أن صراع الاجيال الدائم يكشف عن ان الشعوب والامم على مر السنين تسير حتما وبالدليل الاحصائي صوب الانفتاح على الآخر الذي يسمى أنا بالآنسية وأنا بالعالمية .

ومن ثم فإن السعي الى حل منطقي لمشكلة استقلال ناميبيا أمر حتمي . إن التواطؤ مع بريتوريا ومشاركتها ومغازلتها هي خرق للسلوك والتصرف تحبذ ابقاء الامور على ما هي عليه او تأمل في ذلك على الاقل .

لقد حان وقت الخيار الرشيد . وينبغي أن تطوى نهائيا صفحة المراوغات والتقارب للدواعي الانتخابية . ويجب أن تسمو الاخلاقيات الروحية على الاخلاقيات المادية فالشعب الناميبى لا يستجدي هبة : انه يطالب بحقه ، أي بحريته واستقلاله الحقيقي وبأن تتولى شؤونه حكومة يختارها بنفسه لا حكومة يشكلها محتل غاز يرمخ أقدامه ويفرض نفسه لعلمه انه بغضل قوة تسليحه التي اكتسبها ودعمها بالمماطلة والتسوية على امتداد عقود من الزمان ، يستطيع ان ينشر الإرهاب ويمارس القتل

الجماعي ويملي قانون الصمت ناهيك عن المشاركة والتواطؤ حتى على الدول الكبرى المحبة للسلم الفنية بالمشاعر الانسانية .

وسأغض النظر عن جميع الاسانيد القانونية التي تؤيد ضرورة نيل ناميبيا استقلالها . فممثلو بعض الدول الاعضاء قدموا هنا وفي مجلس الامن عرضا بارعا لهذه الاسانيد .

ولكنني أود أن استلفت انتباه الجميع الى حجة واحدة خداعة تلتمسها بريتوريا بحذق وخسة في تأجيل منح ناميبيا استقلالها الى أجل غير مسمى ، وهي ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية المرابطة في أنغولا . والواقع أن البعض يتفقون مع بريتوريا فيما تطلبه من انسحاب الجنود الكوبيين المرابطين في أنغولا كشرط مسبق ومطلق لمنح الشعب الناميبى استقلاله . وهم يزعمون بإصرار بل وبعناد أن هذه القوات ستجتاح ، أو انها قد تجتاح ناميبيا بعد نيلها الاستقلال الوطني ، والوقاية خير من العلاج وبالتالي فمن قبيل الحكمة والحزم أن تفادر القوات الكوبية التراب الانغولسي قبل أن تجلو قوات الاحتلال التابعة لجنوب افريقيا ولنقل "قوات بريتوريا" عن التراب الناميبى .

وحكومة بريتوريا تعرف السر المخزي وراء الرغبة في رحيل القوات الكوبية وهو اتاحة قرصة افضل لبريتوريا كي تحقق مآربها التوسعية . إذ متى ضاعت ناميبيا أصبحت أنغولا فريسة سهلة ، وسيمبح غزوها أيسر في حالة عدم وجود القوات الكوبية المعروفة بروحها القتالية العالية . وعندئذ تستطيع القوة الضاربة لدولة جنوب افريقيا العنصرية أن تعمل في الظلام ويجد العالم نفسه أمام أمر واقع .

لقد رجوت في أحد بياناتي بشأن المشكلة الناميبية انشاء لجنة خبراء تكلفها منظمنا بأن تبحث بعيدا عن الانفعالات ، أو بعبارة اخرى بصرامة علمية راسخة ، حجة الربط الشهيرة وانني اكرر اليوم ذلك الرجاء .

كما أكرر الطلب الذي تقدم به هنا في ٦ تشرين الاول/اكتوبر الماضي امام الجمعية العامة في دورتها الحالية ، السيد مارتن بونغو وزير الخارجية والتعاون في بلدي وعضو المكتب السياسي لحزب غابون الديمقراطي إذ قال :

"... إنه تقع على عاتق الأمم المتحدة المسؤولية المباشرة لان تضمن

للشعب الناميبي ممارسة حقه في تقرير المصير وتكفل استقلال ناميبيا ...

"ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتنصل من مسؤوليتها تجاه وضع نهاية

لاعمال العدوان التي تمارسها جنوب افريقيا بشكل مستمر في المنطقة ."

(A/42/PV.27 ، ص (١))

وباسم حكومة بلدي ، أؤكد مجددا تأييد غابون الراسخ للمنظمة الشعبية

لافريقيا الجنوبية الغربية وهو ما أكده رسميا هنا في ٦ تشرين الاول/اكتوبر من هذا

العام ، رئيس وفد بلدي السيد مارتن بونفو .

السيد روشان - روان (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة

أخرى تُطرح على الجمعية العامة مسألة ناميبيا . وفي الواقع ، اننا نناقش التطلعات الطبيعية والنضال الباسل والتفخيات الجسام لشعب ، بل لامة ، من أجل الحرية والاستقلال . ورغم اننا ، نحن الأمم المتحدة ، نقدر كل التقدير تطلعاته ، إلا أن أقوالنا وأفعالنا اخفقت في القضاء على حتمية استمرار نضاله . لقد أخفقنا في وضع حد لتضحياته ومعاناته . وهذا الموقف الذي ينطوي على الجمود قد ظل أمدا طويلا فيما يتعلق بالمعاناة الانسانية للناميبيين .

ومن الملائم أن نذكر أنفسنا بأنه على مدى أكثر من قرن ونصف لا يزال الشعب الناميبى رازحا تحت نير الاستعمار . وانه طوال أكثر من ٢٠ سنة تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) لا يزال يواصل ، مثل اخوانه في جنوب افريقيا ، نضالا باسلا من أجل الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف . وقد انقضت عقدان كاملان منذ أنهت الأمم المتحدة احتلال نظام بريتوريا العنصرى غير الشرعى واضطلعت قانونيا بالمسؤولية عن إعداد الامة لتصبح دولة مستقلة . وقد مر زهاء عقود منذ أن اعتمد مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يتضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ولكن مما يبعث على الأسف ان ناميبيا لم تتحرر بعد . لقد استُعبدت باجرام وشعبها يُستغل بوحشية . ويزداد إضفاء الطابع العسكري على أراضيها وتستخدم قاعددة لشن العدوان ضد دول خط المواجهة . وعلاوة على ذلك يقترن الطابع القمعي والاستغلالى للاستعمار في ناميبيا بالسياسة اللانسانية للفصل العنصرى لاختضاع امة بأسرها ، ووطء كرامة شعب بكامله بالاقدام . وإن نظام بريتوريا نصب في ويندهوك متحديا جميع القرارات ذات الصلة التي أصدرها مجلس الأمن والجمعية العامة ، حكومة مزعومة ، مؤقتة عميلة ، من أجل إدامة احتلاله لناميبيا .

وإن السبب وراء تعنت نظام جنوب افريقيا العنصرى ينبغي أن نتحسسه في عصب الحياة الذي يربط بين جنوب افريقيا ودول غربية معينة ، ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية . وبينما كان ذلك موضع إدانة ورفض من قبل المجتمع الدولي ، إلا ان نظام بريتوريا قد تمكن عن طريق هذه الرابطة وحدها من تلقي الدعم ، مما يشكل انتهاكا

مارخا للعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . ويتجلى ذلك الدعم أثناء المناقشة الأخيرة لمسألة ناميبيا في مجلس الأمن والتصويت على القرار المقدم بشأن الموضوع .

وتقدم المساعدة لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا لا رغم سياسة الفصل العنصري لنظام بريتوريا ، في جنوب افريقيا وفي ناميبيا ، بل بسببها أيضا . فالأرباح التي تحملها البلدان الرأسمالية من الاستغلال اللإنساني لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا ، ونهب ثرواتها الطبيعية ، تبلغ من الضخامة حدا يجعل إدامة نظام الفصل العنصري واحتلاله غير الشرعي لناميبيا من مصلحتها . وإن سياسة ما يسمى بالارتباط البناء التي تنتهجها حكومة واشنطن ، والطابع الهدام الذي أصبح واضحا تماما ، يكشف عن التواطؤ والتعاون . ومن أجل تمويه ذلك التواطؤ انضمت واشنطن الى نظام بريتوريا العنصري في ربط استقلال ناميبيا بمسألة غريبة تماما - ألا وهي انسحاب القوات الاممية الكوبية من أنغولا . وربط هذا طابعه ليس مليما على الإطلاق . وإن المجتمع الدولي قاطبة ، ومجلس الأمن ذاته في واقع الامر ، قد رفض هذا الربط ؛ إلا أن تقرير الامين العام يوضح تماما أن الربط ، كشرط مسبق ، هو العقبة الكؤود الرئيسية في طريق تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

لقد آن الاوان لكي تتخذ الامم المتحدة خطوات حاسمة صوب تنفيذ قراراتها ، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهذا هو مطلب المجتمع الدولي بأسره ، الذي ييود أن يرى نهاية فورية للخسائر في الأرواح البريئة في ناميبيا . وإن حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية قد أعربت عن ذلك المطلب للمجتمع الدولي بكل وضوح وبشكل قاطع . وعلاوة على ذلك ، فإن استمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا وإخضاع شعبها والاستغلال اللإنساني له من جانب نظام بريتوريا العنصري ، واعتداءات ذلك النظام المتكررة على أنغولا ودول خط المواجهة الأخرى ، تشكل انتهاكا للسلم والأمن الدوليين . ومن الخطوات الهامة في هذا الطريق ان يعهد مجلس الأمن بالسلطة الضرورية والتأييد اللازم الى الامين العام ليشكل فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا ، وان يبدأ في تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا . وان وقف

إطلاق النار بين المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ونظام بريتوريا ، الذي أبدت سوابو استعدادها لتنفيذه ، هو الخطوة الاولى صوب تنفيذ خطة الامم المتحدة بالكامل .

وإن الشعب الناميبي الشائر ، مثل شعب جنوب افريقيا ، في نضاله البطولي من اجل الحرية والكرامة الإنسانية ، لم يترك أي شك في أنه سوف يحقق رغباته عاجلا لا آجلا . ولكن الامم المتحدة يمكنها بل وينبغي عليها أن تساعد في تقريب هذا اليوم . ونعتقد انه من بين الخطوات الفعالة التي يمكن أن تعتمدها هذه المنظمة لتحقيق هذه الغاية ، قيام مجلس الامن بغرض الجزاءات الالزامية الشاملة وفقا لما نص عليه الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

في الواقع إن فرض الجزاءات الالزامية الشاملة على نظام بريتوريا هو ما تطالب به الغالبية الساحقة من أعضاء الامم المتحدة - ومن بينها جمهورية أفغانستان الديمقراطية . ولكن آن الاوان لأن يعطي مجلس الامن طابعا عالميا لهذه الجزاءات باعتماد القرار الملائم .

ان شعب ناميبيا ، بقيادة سوابو ممثله الشرعي والوحيد ، يناضل من أجل الحرية والاستقلال وتقرير المصير وحقوق الانسان والكرامة . وتستطيع الامم المتحدة بل وينبغي عليها أن تبذل قصارى جهدها في إطار مسؤوليتها من أجل تحقيق تطلعات شعب ناميبيا هذه ، والتي نعتز بها جميعا في قلوبنا .

السيد فالديراما (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، أعتنم هذه الفرمة لاهنكم على ادارتكم الماهرة لمداوات الجمعية العامة هذه الدورة .

تناقش الجمعية العامة الآن مسألة ناميبيا لليوم الثالث على التوالي . في هذه المناقشة يؤيد المتكلم بعد الآخر حق الشعب الناميبى غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وينادى بانسحاب جنوب افريقيا الغوري وغير المشروط من ذلك الاقليم الدولى .

ان هذه المناقشة أصبحت طقسا اعتادت الامم المتحدة على ممارسته لاكثر من عشرين عاما . ومنذ أيام قلائل ترددت في قاعات الامم المتحدة أصوات التأييد التي تعالت في الاحتفال بأسبوع التضامن مع شعب ناميبيا وحركة تحريره المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وفي مجلس الامن أيضا لدى اتخاذ القرار ٦٠١ (١٩٨٧) ، وهو آخر قرار في سلسلة طويلة من القرارات والبيانات والمقررات التي تطالب بتسوية مشكلة ناميبيا .

حقا هناك إجماع على هذه المسألة السياسية الواحدة التي تتعلق بحياة أمة برمتها مقيدة بأغلال العبودية ، وتشكل تحديا لمصادقية الامم المتحدة . إلا أنه أمام هذه الوحدة وهذا التصميم من جانب المجتمع الدولي تقف جنوب افريقيا بملف وتواصل احتلالها غير الشرعي لناميبيا وتستخف بقرارات الجمعية ومجلس الامن ، ان جنوب افريقيا ما زالت عضوا في الامم المتحدة ، ولكنها تنتهك مقاصدها ومبادئها دون أن يطولها عقاب .

ولا يمكن لأحد أن يسمع أو يقرأ البيان الذي أدلى به ممثل نظام الفصل العنصرى في بريتوريا في مجلس الامن يوم الخميس الماضى دون أن يُمدم ببعده عن الحقيقة . لقد كان أداءه الرائع يملح لمشهد في مسرحية عبثية ، بل في رواية من روايات جورج أورويل الخيالية . ثمة شيء خطأ في جوهره : ان جنوب افريقيا تتمشى الى جانبنا في ردهات الامم المتحدة ، ولكنها تتحدى إرادة المجتمع الدولي ، وتتحداه بكل إزدراء . يبدو ان عناد جنوب افريقيا يتعاضم مع كل قرار يتخذ بشأن ناميبيا . ويكفى أن يقرأ المرء آخر تقارير مجلس الامم المتحدة لناميبيا ليؤكد ان الحالة في الاقليم

تسير من سيء الى أسوأ . فالقمع الوحشي للشعب الناميبي وتعطيل حقوقه تحت ستار حالة الطوارئ ، ما زالا مستمرين دون هوادة . ويواصل نظام الفصل العنصري إشاعة أعمال العنف والاعتقال بين المدنيين الابرياء . وأصبح التعذيب والاعتقال الجماعي و "الاختفاءات" النمط المعتاد للحياة اليومية . ويبدو ان نظام الفصل العنصري لا يرى أية قيمة لحياة الانسان وكرامته .

قبل واحد وعشرين عاما أنهت الامم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، وتولت المسؤولية المباشرة عن الاقليم الى ان يحصل على الاستقلال . غير ان جنوب افريقيا ما زالت تحتل ناميبيا عن غير وجه حق ، وتثبت أقدامها هناك ، وتتجاهل مجلس الامم المتحدة لناميبيا وهو السلطة القائمة بالادارة . وفي حزيران/يونيه ١٩٨٥ رسخت أقدامها بشكل أكبر عندما أقامت حكومتها المؤقتة العميلة في ويندهوك .

لماذا تمعن بريتوريا في تحديها ؟ هل الجواب هو شروة ناميبيا الوفيرة التي تسيطر عليها جنوب افريقيا مع المصالح الاقتصادية الأجنبية وتستغلها وتنهبها ؟ لقد كان حريا بنا أن نشعر بالتشجيع حينما أبلغنا الأمين العام مؤخرا أنه لم تعد هناك مسائل معلقة تحول دون تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . فكل الدول الاعضاء تقبل هذا القرار باعتباره الاساس الوحيد السليم لاستقلال ناميبيا . حتى جنوب افريقيا ذاتها وافقت على خطة التسوية هذه ، بل الواقع انها في وقت ليس ببعيد ، في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، أكدت من جديد التزامها بالقرار ٤٣٥ (١٩٨٧) أمام مجلس الأمن .

ومع ذلك فإن ممثل بريتوريا تكلم عن خطته "المعترف بها دوليا" ، متجاهلا أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الخطة الوحيدة المقبولة دوليا لاستقلال ناميبيا وبناء الدولة الناميبية . وقد أصر على انسحاب القوات الكوبية من انغولا ، وهي مسألة دخيلة تماما ، رفضتها الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، ومجلس الامم المتحدة لناميبيا وسوابو .

وكان الأمين العام قد ذكر في تقريره الذي صدر قبل يومين فقط من إدلاء ممثل

الفصل العنصري ببيانه أن :

"مجلس الامن قد رفض شرط الربط بين الامرين ودُعيت الى تنفيذ قرار

مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بدون مزيد من التأخير" . (الفقرة ٥)

وأضاف الامين العام :

"تعرفت المحاولات المتتالية المبذولة خلال السنوات الاخيرة من أجل

اتمام ترتيبات اقامة فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال

في ناميبيا ، حتى يبدأ تنفيذ خطة الامم المتحدة ، وذلك بسبب إصرار جنوب

افريقيا على الشرط المسبق الذي يطالب بالربط" . (الفقرة ٢٥)

هذه المهزلة تكشف عن بواعث بريتوريا الحقيقية فيما يتعلق بناميبيا .

ولا يسعنا إلا ان نخلص الى انها تريد إطالة بقائها قدر استطاعتها من أجل بواعثها

الخفية .

وقد ذكر الامين العام في تقريره أيضا أنه إذا أعيد النظر في مسألة ناميبيا

"بواقعية واهتمام مخلص" (الفقرة ٢٥) برفاه مكان الاقليم ، فينبغي أن يكون من

الممكن فسخ المجال لتنفيذ خطة الامم المتحدة . والاجدى ان تكون هذه بمثابة رسالة

واضحة موجهة الى نظام بريتوريا ، وبصفة خاصة الى الذي يزودون جنوب افريقيا بـدرع

تنعم ورائه بالتشجيع والتأييد .

ان الغلبين تشاطر الامين العام والمجتمع الدولي في دعم قضية الشعب النامبي

وسوابو ممثله الاصيل الوحيد . ويتجسد موقفنا في تأييدنا لجميع القرارات المتصلة

بمسألة ناميبيا ، وفي سياستنا الرامية الى فرض عزلة تامة حول نظام بريتوريا ،

وتأييدنا لموقف المجموعة الافريقية ودول خط المواجهة في الجنوب الافريقي ، ودعوتنا

الشابطة الى تطبيق الجزاءات الالزامية الشاملة على جنوب افريقيا بموجب الفصل

السابع من الميثاق .

ان الغلبين ، بغض النظر عن حالتها الاقتصادية ، تواصل تقديم دعمها المالي

لبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريب للجنوب الافريقي ، وصندوق الامم المتحدة

الاستئماني لناميبيا ، ومعهد الامم المتحدة لناميبيا . كما تقدم التبرعات لصندوق

مناهضة الغزو والاستعمار والفصل العنصري التابع لحركة عدم الانحياز .

وتعتبر هذه التبرعات وان كانت متواضعة عن تضامن الغلبيين شعبا وحكومة مع نضال الشعب الناميبي من أجل الحرية والعدالة والمساواة والاستقلال وحق تقرير المصير .

ان نظام الفصل العنصري في بريتوريا يتلكأ في حل مسألة ناميبيا متحديا بذلك سلطة الأمم المتحدة . كما انه ينتهك عامدا ميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذي يتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وكذلك القرار ١٥٤١ (د - ١٥) ، ناهيك عن القرارات العديدة الأخرى التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن . وهذا أمر غير مقبول . كم من بعثة أخرى ينبغي أن نرسل وكم من مؤتمر دولي ينبغي أن نعقد وكم من قرار ينبغي أن نتخذ قبل أن يبالي نظام الفصل العنصري في بريتوريا بمشورة المجتمع الدولي ويضع حدا للتهديد الخطير الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان ؟

تؤيد الغلبيين قرار مجلس الأمن ٦٠١ (١٩٨٧) وتعرب عن أملها في أن يتمكن الأمين العام أخيرا من ترتيب وقف إطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بغية اتخاذ التدابير الادارية والعملية الأخرى اللازمة لوزع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال .

واذا ما بء ذلك بالفشل بسبب تعنت جنوب افريقيا يبدو لوفدي انه لن يكون هناك حل آخر سوى ان يلجأ مجلس الأمن الى فرض جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . وتلك هي الوسيلة السلمية الوحيدة المتاحة من أجل تحقيق حل عادل ودائم لمسألة ناميبيا .

يتضامن الشعب الغلبييني مع الشعب الناميبي وسوابو في قضيتها العادلة . ويجب على جنوب افريقيا ان تحرر ناميبيا الآن . فقد آن الاوان لناميبيا لكي تحتل مكانتها في أسرة الأمم المتحدة . ويتعين على الأمم المتحدة أن تؤكد سلطتها لحسم هذه المسألة بمفة نهائية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : المتكلم التالي هو مراقب منظمة التحرير الفلسطينية . ادعوه للدلاء ببيانه وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٢٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) : تناقش الجمعية العامة حاليا موضوعا مهما وحيويا إذ انه يمثل وجها بشعا آخر من وجوه الاستعمار والاحتلال والعنصرية - وهذا الوجه لا يختلف أبدا عن الوجه البشع الآخر . ان ما يجري في ناميبيا هو بالحقيقة تماما ما يجري في فلسطين - ان العدوان والاحتلال والعنصرية الفاشية التي يمثلها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا لا يختلف ابدا عما تقوم به اسرائيل الصهيونية في فلسطين المحتلة ومنطقة غرب آسيا وعما يمثله النظامان العنصريان من جرائم وانتهاك حقوق الانسان .

قبل يومين أي في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ وفي اللقاء الذي جرى في موسكو لممثلي الاحزاب وحركات التحرير والذي افتتحه الرفيق غورباتشوف بمناسبة الذكرى السبعين لثورة اكتوبر ألقى الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية كلمة جاء فيها ما يلي :

"لنعيش كرتنا الأرضية عالما ليس فيه احتكار ولا استعباد ولا استعمار ولا عنصرية ولا فاشية ولا صهيونية . وكيف يمكن ان يعم السلام والوضع في جنوب افريقيا يزداد سوءا أمام استمرار هذا الدور الخطير الذي يقوم به النظام العنصري في بريتوريا ضد شعب جنوب افريقيا واستمرار احتلاله لناميبيا واستمرار عدوانه على دول المواجهة الافريقية وعلى شعوبها ، اننا ونحن هنا في أرض ثورة اكتوبر العظيمة نعلن دعمنا ومساندتنا الكاملتين لشعب جنوب افريقيا وناميبيا ولدول وشعوب دول المواجهة الافريقية في التصدي ومقاومة نظام بريتوريا العنصري" .

ان موقف شعبنا الفلسطيني المتضامن مع رفاقنا في النضال في ناميبيا وجنوب افريقيا موقف صبدئي وقد أكد مجلسنا الوطني في دوراته - ولا سيما في الدورة الثامنة عشرة التي انعقدت في الجزائر في نيسان/ابريل ١٩٨٧ - حيث أكد :

"ان علاقات أساسية وحميمة تربطنا مع حركات التحرير الافريقية البطلية المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية وهي المؤتمر الوطني الافريقي وسوابو ومؤتمر الشعب الافريقي ، وتنعكس هذه العلاقات على جميع مجالات التعاون النضالي والدعم السياسي ، فنحن مؤمنون بأن معركتنا مع الكيان الصهيوني في فلسطين هي معركة كل الشرفاء في العالم وإن معركة شعب جنوب افريقيا وناميبيا هي معركة كل الشرفاء في العالم أيضا ، والعدو هنا وهناك ، هو عدو واحد وحلفاء الكيان الصهيوني في فلسطين ، هم حلفاء النظام العنصري في بريتوريا ، وان أي انتصار لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا في الجنوب الافريقي ، هو انتصار للشعب الفلسطيني وان انتصار الشعب الفلسطيني هو انتصار لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا ولا بد لنا في هذا المجال ان نؤكد على مواقفنا المبدئية في التضامن والتأييد لدول المواجهة الافريقية ضد نظام جنوب افريقيا العنصري العدواني" .

(واصل كلامه بالانكليزية)

ان العلاقة بين نظامي الفصل العنصري في بريتوريا وتل ابيب سواء كانت علاقة ايدولوجية أو سياسية أو اقتصادية علاقة معروفة جيدا . وبالتالي ، فإنه ليس من قبيل الصدفة ما حصل يوم الاربعاء الماضي المصادف ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ عندما انتخب مجلس المحافظين في الوكالة اليهودية بالاجماع مندل كابلان وهو رجل أعمال من جنوب افريقيا رئيسا له . ولا يزال السيد كابلان يعيش في كيب تاون . ومن المعروف تماما ان الوكالة اليهودية قد انشئت في العشرينات كأداة تنفيذية للصهيونية . وما كان بإمكان الصهاينة القائمين على جمع التبرعات لصالح اسرائيل أن يحسنوا الاختيار أكثر مما فعلوه بالنسبة لهذا المنصب لضمان استمرار هذه الصلات الوثيقة بين النظامين العنصريين .

إن الجمعية العامة مطالبة اليوم وليس غدا بأن تتخذ قرارات فعالة وعملية المنحى تضمن التنفيذ الفوري لارادة الشعب الناميبي والمجتمع الدولي عن طريق انتهاء

احتلال نظام بوير العنصري وتمكين الشعب الناميبي من ممارسة حقه في تقرير المصير دون أي تدخل أجنبي واقامة دولة ناميبيا المستقلة .

لقد تضمن قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) خطة استقلال ناميبيا . بيد ان نظام بريتوريا لم يحترم هذا القرار ولم يبد أي استعداد لتنفيذه متحديا بذلك مبادئ الميثاق ذات الصلة .

وسعى الى ايجاد حل سلمي ينبثق عن رغبة صادقة في وضع حد لمعاناة الشعب الناميبي اعلنت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي لشعب ناميبيا ، استعدادها لتنفيذ أحكام قرار مجلس الامن ٦٠١ (١٩٨٧) الذي دعا ، من جملة أمور ، الى وقف اطلاق النار كخطوة أولى صوب تنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة وقرار السلم في المنطقة .

(السيد ترزي ، منظمة
التحرير الفلسطينية)

نحن ، ممثلي الشعب الفلسطيني ، نشاطر الشعب الناميبي الشقيق التمييز الراسخ على تحقيق السلم ، ولكن ثمن السلم لا يمكن ولا ينبغي أن يكون التخلي عن حقوقنا . ان الشعب الناميبي سيواصل كفاحه المشروع بكل الوسائل . فالاحتلال والمغامرة العسكرية اللذان تقوم بهما الدولة القائمة بالاحتلال ، أي نظام جنوب افريقيا ، يولدان المقاومة . وان انكار حق الشعب الناميبي في تقرير المصير والاستقلال هو السبب الرئيسي الذي ينبغي معالجته . ومن واجب هذه الجمعية ان تؤيد الدعوة الى ابرام اتفاق لوقف اطلاق النار بين المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وجنوب افريقيا ، الدولة القائمة بالاحتلال . ومن شأن نظام بريتوريا ان يحترم هذه الدعوة وان يستجيب اليها وإلا لن يجد مجلس الامن امامه من خيار سوى فرض الجزاءات الالزامية الشاملة . وفي الوقت نفسه لن يجد الشعب الناميبي امامه من خيار سوى مواصلة كفاحه المشروع وتصعيده ، بما في ذلك الكفاح المسلح .

دعوا شعب ناميبيا يعيش في سلم وحرية . دعوا شعب ناميبيا يسعى الى تحقيق السعادة والسلامة لابنائهم - كفاه مذابح . دعوا أبناء ناميبيا ينظرون الى سماء صافية ساطعة وآفاق آمنة في المستقبل . لقد طفق الكيل . اعطوا الشعب الناميبي فرصة النمو بدلا من العيش في خوف من المزيد من المذابح وأعمال القتل الجماعي .

دعوا شعوب دول خط المواجهة تحشد قواها من أجل تحقيق رفاهتها وتنميتها وأمن أبنائها بدلا من استنفاد مواردها في التصدي للعدوان المستمر الذي يقوم به العنصريون في بريتوريا وعملاؤهم دعونا نضع حدا لمخططات زعزعة الاستقرار التي وضعها مصاصوا الدماء .

لتترك الموارد الناميبية ، بما فيها الماس ، ليستفيد الناميبيون منها بدلا من أن تستخدم في مواصلة أعمال العدوان التي يقوم بها النظامان العنصريان في بريتوريا وتل أبيب .

اننا نؤكد من جديد لرفاقنا في السلاح ولاخواننا المقاتلين من أجل الحرية في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية على تأييدنا الراسخ للشعب الناميبي وتضامننا الصامد معه . والكفاح مستمر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد استمعنا الى المتكلم الاخير في مناقشة هذا البند . ومعرض على الجمعية العامة خمسة مشاريع قرارات اوصى بها مجلس الامم المتحدة لناميبيا الواردة في الفصل الاول من الوثيقة (Part III) A/42/24 و Part III/Corr.1 و Corr.2 (المنطبق على النص العربي فقط) . اعطي الكلمة الان للممثلين الراغبين في عرض مشاريع القرارات .

السيد زوزي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما برحت مسألة ناميبيا مطروحة منذ زمن طويل على بساط المناقشة في هذه الجمعية ، وفي مجلس الامن ، وفي حركة بلدان عدم الانحياز ، وفي منظمة الوحدة الافريقية ، وفي المنظمات الحكومية وغير الحكومية . لقد أصبحت مسألة مألوفة لنا جميعا ويوجد اتفاق تام على وجوب حلها على وجه السرعة . ومن هذا المنبر حث العديد من الساسة من شتى أنحاء العالم على احداث تغيير ايجابي في ناميبيا . وقد طالبوا مرارا وتكرارا بانسحاب جنوب افريقيا غير المشروط من هذا الاقليم حتى يمكن اجراء انتخابات عادلة وحرّة تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ومع ان توافق الآراء الدولي بالنسبة لناميبيا ينصب على التنفيذ الفوري غير المشروط للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فإن سياسة الربط حالت دون ذلك . وهكذا نشأ هذا المأزق بسبب هذه السياسة . وفي هذه الاثناء ، يستمر تدهور الوضع داخل ناميبيا نتيجة لازدياد الاعمال الوحشية التي تقوم بها جنوب افريقيا العنصرية ضد الناميبيين السود . وإزاء هذه الخلفية الخطيرة أعد مجلس ناميبيا مشروع القرار ألف ، الذي يشرفني ويسعدني أن اعرضه على هذه الهيئة .

ان مشروع القرار ، وعنوانه "الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للإقليم" ، يمثل تقييم المجلس المدروس بعناية للحالة في ناميبيا وفيما حولها ، وكذلك المقاصد والاهداف التي يسعى مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، بوصفه السلطة الشرعية القائمة بادارة ناميبيا ، الى تحقيقها . وعلى الرغم من طول مشروع القرار فإن غاياته وأهدافه يمكن سردها ببضع كلمات : وضع حد

لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا وتهيئة الظروف التي يمكن للشعب الناميبي في ظلها ان يمارس بحرية حقه غير القابل للتصرف في الحرية وتقرير المصير والاستقلال .

وقد حاول المجلس في مشروع القرار هذا ان يجري ، على أساس الأنشطة والتطورات التي جرت خلال العام الماضي ، تقييما وافيا للموقف المتعلق بناميبيا وان يضع جدول أعمال لعام ١٩٨٨ . ويتضمن النص العديد من العناصر المألوفة ، ولكن يجب تأكيدها من جديد في كل عام لانها تشكل الاطار السياسي والقانوني لعمل الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا . وكما كان الحال في الماضي ، يؤكد مشروع القرار من جديد حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني ، ويعرب عن تأييده لكفاحه الباسل من أجل الاستقلال الوطني . ويعلن أيضا ان احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا يشكل عملا عدوانيا ضد الشعب الناميبي ، ويدعو المجتمع الدولي الى تأييد الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الوحيد والحقيقي .

وبموجب احكام النص المطروح علينا ، تعلن الجمعية العامة ان الكفاح من أجل التحرير في ناميبيا صراع ذو طابع دولي ، وتطالب بمنح جميع المعتقلين من المقاتلين من أجل الحرية مركز أسرى الحرب .

كما انها تشني على المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لاستمرارها في تكثيف الكفاح على جميع الجبهات ، وتؤكد من جديد ان خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، الواردة في قراري مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) هي الأساس الوحيد المقبول دوليا من أجل تحقيق تسوية سلمية لمسألة ناميبيا ، وتطالب بتنفيذها فوراً ودون شروط مسبقة .

وتدين بريتوريا لغرضها ما يسمى بالحكومة المؤقتة وتعلن أن أية تدابير تتخذ خارج نطاق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لاغية وباطلة . وتندد بكل المخططات الدستورية والسياسية المخادعة التي يحاول من خلالها نظام جنوب افريقيا العنصري غير الشرعي خداع العالم وادامة سيطرته الاستعمارية على ناميبيا .

كما ترفض من جديد المحاولات المستمرة التي يقوم بها نظام بريتوريا لاجساد "ربط" بين تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وقضايا خارجة عنه ولا تمت اليه بصلة ، ولاسيما وجود القوات الكوبية في أنغولا .

وبهذا المشروع ، تدين الجمعية وترفض بقوة سياسة الارتباط البتاء التي تشجع النظام العنصري على استمرار معارضة قرارات المجتمع الدولي بشأن ناميبيا ومواصلة سياسة الفصل العنصري التي يتبعها . كما تدين التعاون المستمر بين جنوب افريقيا وبلدان غربية معينة في الميادين السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والثقافية والمالية ، وتعرب عن اقتناعها بأن هذا التعاون يساعد جنوب افريقيا على مواصلة سيطرتها على شعب واقليم ناميبيا وتحكمها فيهما .

وعلاوة على ذلك ، تشجب الجمعية ما قامت به جنوب افريقيا العنصرية من انشاء وتشغيل ما يسمى بمكاتب الاعلام الناميبية في جمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ، بقصد اضعاف الصبغة الشرعية على مؤسساتها العميلة في ناميبيا ، وتطلب اغلاق هذه المكاتب فورا .

وتدين التصاعد الاخير للقمع العنيف للعمال الناميبيين والانتقام منهم على يد جنوب افريقيا والشركات الغربية عبر الوطنية التي تعمل في ناميبيا على نحو غير شرعي ، وما جرى مؤخرا من اعتقال وسجن لزملاء وأعضاء سوابو ، وتطالب جنوب افريقيا مرة أخرى بأن تفرج فورا عن جميع السجناء السياسيين الناميبيين .

وبمقتضى مشروع القرار فإن الجمعية تدين أيضا قيام جنوب افريقيا باستخدام اقليم ناميبيا على نحو غير شرعي كقاعدة انطلاق لارتكاب أعمال الغزو المسلح والتخريب وزعزعة الاستقرار والعدوان ضد الدول الافريقية المجاورة ، وتناشد المجتمع الدولي أن

يساهم بسخاء في صندوق افريقيا الذي أنشأته حركة عدم الانحياز لخدمة الشعوب وحركات التحرير الوطني في الجنوب الافريقي .

إن مشروع القرار هذا يبرز بحق الحالة في ناميبيا . فهو يعالج المشاكل التي تعرقل جهود الأمم المتحدة المبذولة لإنهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، ويتضمن توصيات بشأن العمل المتضامر لإنهاء هذه الحالة الاستعمارية . ويحدونا الأمل في مجلس ناميبيا أن تؤيد الجمعية مشروع القرار هذا تأييدا اجماعيا .

السيد إنسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : يشرفني أن

أعرض على الجمعية اليوم مشروع القرار بء ، المعنون "تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)" والوارد في الوثيقة (Part III) A/42/24 .

بيد أنني قبل أن أفعل ذلك ، سيدي الرئيس ، أود أن أتقدم لكم بأطيب التمنيات باستمرار النجاح لرشاستكم .

في الفترة منذ انعقاد الجمعية في العام الماضي وحتى الآن ، عولجت مسألة استقلال ناميبيا بصورة مستمرة تقريبا في مختلف هيئات الأمم المتحدة . فمجلس الأمن ، مثلا ، قد انعقد على الأقل في مناسبتين للنظر في مسألة فرض الجزاءات على جنوب افريقيا ، وفي الاقتراح الخاص بوقف إطلاق النار في ناميبيا ووضع فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا على نحو سريع . ومجلس ناميبيا ، بصفته السلطة الادارية القانونية ، قد اجتمع مرارا أيضا لا لحماية رفاه الشعب النامبيي فحسب ، وإنما أيضا لدفع الكفاح من أجل استقلاله قداما . كما أن العديد من الهيئات الفرعية الأخرى ، مثل اللجنة الرابعة ، ولجنة إنهاء الاستعمار ، واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري قد أجرت مداوات مستفيضة بشأن مستقبل الاقليم وسكانه . ولذلك ليس هناك من شك بشأن الأهمية والعجالة اللتين تعلقهما الأمم المتحدة على تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . والمسألة الآن معروضة على الجمعية لتنظر فيها وتبث بشأنها .

إن مشروع القرار بء يمثل ، الى حد كبير ، خلاصة المناقشات الرئيسية التي دارت حتى الآن ، وأهم من ذلك أنه يمثل تجميعا وتوحيداً للمقررات المنبثقة عنها .

ويبرز أيضا التطورات الاخيرة التي كان لها تأثير سلبي وايجابي على حد سواء على خطة الأمم المتحدة لإنهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا .

وكما يذكر الاعضاء ، جرت المصادقة على تلك الخطة في القرار التاريخي ٤٢٥ (١٩٧٨) ، الذي اعتمده مجلس الأمن في عام ١٩٧٨ بعد موافقته على تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الاقتراح الخاص بالتسوية الحاسمة للمسألة الناميبية . وقد قبلت بالخطة في ذلك الحين المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وجنوب افريقيا . وفي القرار نفسه طالب مجلس الأمن جنوب افريقيا أن تتعاون مع الأمين العام في تنفيذها . وكان هذا في الحقيقة هو ما وعد به القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهو ما جعل المجتمع الدولي بأسره يعتقد أن تنفيذه سيكون سريعا وتاما في آن معا . ولكن هذا التفاؤل سرعان ما تبدد عندما اتضح أن جنوب افريقيا لم تكن على استعداد ، رغم تأكيدات العديدة بحسن نواياها ، لإحترام الالتزام الذي قطعه على نفسها ، مستخدمة الذرائع واحدة تلو الأخرى . ولعب نظام برييتوريا بنجاح لعبة "المراوغة الماهرة" وتحدى الهيئة العالمية هازشا بسداجتها .

وازاء هذا التحدي ، يتعين على هذه الجمعية مرة أخرى أن تدين جنوب افريقيا على عدم تعاونها واستمرار اخضاعها لناميبيا . ويبرز استعراض بعض التقارير المعروضة على هذه الهيئة ضرورة الإصرار على تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، بوصفه الوسيلة الوحيدة المقبولة دوليا لتحقيق استقلال ناميبيا . إن القرار ٦٠١ (١٩٨٧) الذي حظي بتأييد ساحق في مجلس الأمن منذ بضعة أيام ، يطالب بوضع حد نهائي لمكاشد برييتوريا وبتخاذ خطوات عملية لكفالة حرية ناميبيا . وهو يشكل - في نظر الكثيرين - وبالتأكيد في نظر وفد بلادي - تقدما واضحا في السعي الى الخروج من الطريق المسدود الذي وصلت اليه المفاوضات السلمية . ولذا يجب على هذه الجمعية الآن أن توفر الزخم الإضافي اللازم لاستمرار الحملة ضد جنوب افريقيا وضمان الانتصار للشعب الناميبى .

إلا أننا نعرف تماما من الخبرة أن نظام بريتوريا لا يحس بوخز الضمير عندما يتجاهل مقررات الأمم المتحدة ، وإنما يلجأ إلى الاختفاء وراء حجج زائفة ، فيتمسك يائسا ويربط زائف بين تنفيذ خطط الأمم المتحدة وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . وقد رُفِضَ هذا الربط مرارا باعتباره مسألة دخيلة لا تمتّ بملة إلى استقلال ناميبيا . وهذه المراوغة لا يمكن السكوت عليها بعد الآن ويجب شجبها بأقوى شكل ممكن .

ولهذا يؤكد مشروع القرار بقاء أن الطرفين الوحيدين في النزاع في ناميبيا هما الشعب النامبي الذي تمثله المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من ناحية ، ونظام جنوب افريقيا العنصري الذي يحتل الاقليم في الوقت الراهن بشكل غير مشروع من ناحية أخرى . ومن ثم تعرف مسألة الربط على وجهها تماما وهي أنها محاولة لتحويل الانتباه عن حق ناميبيا الذي لا يقبل الجدل في الاستقلال الفوري .

وبالتالي يدين النص بريتوريا لإعاقتها تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمناورات المكشوفة التي تواصل إتباعها بما يتناقض مع تلك القرارات بفرض إدامة سيطرتها على ناميبيا . ويؤكد مشروع القرار بقاء مجددا مسؤولية الأمم المتحدة المباشرة عن ناميبيا إلى أن يتحقق الاستقلال ويؤكد مجددا أن الاستقلال لا يمكن تحقيقه بالشكل المناسب إلا إذا روعيت ونفذت بالكامل الخطة الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٢٥ (١٩٧٨) . ويطلب أخيرا إلى مجلس الأمن أن يحدد موعدا مبكرا لا يتعدى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ لبدء تنفيذ قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) . وذلك الموعد المقترح لا يمكن اعتباره غير واقعي أو عملي . لأنه كما لوحظ ، استوفيت الشروط اللازمة لتنفيذ القرار بالفعل . ولذلك يطلب إلى الأمين العام أن يجري مشاورات مع مجلس الأمن ، وبخاصة مع أعضائه الدائمين ، ليضمن الالتزام الصارم بالتنفيذ العاجل غير المشروط لهذا القرار الذي يعدُّ أكثر القرارات أهمية .

وكما يعترف مشروع القرار بقاء بوضوح ، فإن مسؤولية الأمم المتحدة تجاه ناميبيا ، لتعزيز تقرير مصيرها وحريتها واستقلالها مسؤولية فريدة . ولذلك لا يمكننا أن نسمح بأن يشكك في سلطة المنظمة أولئك الذين يعتبرهم المجتمع الدولي خارجين على القانون . ومن ثم من الضروري ألا نفشل في القيام بالواجب الخاص الذي أوكل إلينا ،

لأننا لو فعلنا ذلك ، لعرضنا للخطر سمعة منظماتنا ، ولخدعنا الكثيرين الذين وضعوا ثقتهم فيها . وبالتالي علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لتجنب هذا المصير .

وانني إذ أعرض مشروع القرار بآء على الجمعية العامة ، أحث بقوة على إيلائه أكبر تأييد ممكن . وتحقيقا لهذه الغاية ، أدعو هذا الجهاز إلى الإعراب عن تأييده الجماعي المستمر لكفاح شعب ناميبيا تحت قيادة منظمة سوابو ، ممثله الاصيل الوحيد ، وذلك بالتصويت الاجماعي ب "نعم" على مشروع القرار هذا . إن أصداء الموافقة على أحكامه ستتردد في بريتوريا ، وأعتقد أنها ستعجل باليوم الذي تنضم فيه ناميبيا بحرية الينا في هذه الجمعية المكونة من دول مستقلة ذات سيادة .

السيد داسغوبتا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أعرض مشروع القرار جيم الوارد في الجزء "ثالثا" من التقرير السنوي لمجلس الامم المتحدة لناميبيا (A/42/24) . ومشروع القرار ، المعنون "برنامج عمل مجلس الامم المتحدة لناميبيا" يحتوي على وسائل محددة يقترحها المجلس للوفاء بولايته وتعزيز حصول ناميبيا المبكر على الاستقلال وحماية حقوق ومصالح الشعب النامبيي . ويناشد القرار أيضا الدول والأجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية للعمل على تعزيز واستكمال أنشطة المجلس تأييدا للقضية الناميبية .

تتضمن ديباجة مشروع القرار المبررات القانونية والإطار السياسي لبرنامج العمل الذي يرد في منطوق مشروع القرار . إنه يؤكد مجددا الهدف المبدئي الخاص بتمكين الشعب النامبيي من تحقيق تقرير المصير والاستقلال . ويذكر بتولي الامم المتحدة المسؤولية المباشرة عن ناميبيا وتعيين الجمعية لمجلس الامم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الادارية القانونية للاقليم إلى أن يحقق الاستقلال . ويذكر أيضا الاعلانات الهامة التي أصدرها المجلس خلال العام الماضي وهي إعلان لواندا ، وبرنامج العمل الصادر في أيار/مايو ١٩٨٧ ، والاعلان الوزاري الصادر في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، ويؤكد مجددا الحاجة إلى استمرار المشاورات مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في جميع الأمور التي تعني الشعب النامبيي .

ويدعو برنامج العمل نفسه الى اتخاذ المجلس والمجتمع الدولي لأنواع مختلفة عديدة من الاجراءات . فهو أولا ، يطلب إلى المجلس أن يواصل تعبئة الضغط الدولي من أجل الانسحاب العاجل للإدارة غير المشروعة التابعة لجنوب افريقيا من ناميبيا ، على سبيل المثال ، عن طريق مشاورات مع الحكومات وتنظيم الأنشطة الدولية والاقليمية مثل الندوات والحلقات والحملات المستمرة لتعبئة الوعي العام بالحالة الناميبية . ويطلب إلى المجلس أيضا أن يستنكر جميع الخطط التي تحاول جنوب افريقيا عن طريقها إدامة احتلالها غير المشروع للاقليم ، مع اشارة خاصة إلى الكيانات السياسية العميلة التي ينصبها في ويندهوك نظام برييتوريا وأن ترفض رفضا باتا فكرة ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا وأن يسعى إلى تحقيق الرفض العالمي لهذه الخطط .

إن دور المجلس في تمثيل ناميبيا في الأجهزة والمؤتمرات الدولية ، بما في ذلك الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، واضح أيضا في مشروع القرار . فهو يوجه المجلس إلى ضمان أن تُعرض حقوق ومصالح ناميبيا بالشكل المناسب في جميع المحافل الدولية ذات الصلة ، بينما يطلب إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تدعو ناميبيا ، ممثلة في المجلس ، إلى الاشتراك في أنشطتها واجراءاتها وتسهيل هذا الاشتراك ، ويطلب إلى المجلس أيضا أن ينضم إلى الاتفاقيات الدولية ، كلما كان ذلك ضروريا ، وذلك بالتشاور مع منظمة سوابو .

ويطلب مشروع القرار من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أيضا أن يرّوج ويضمّن تنفيذ البلاغ الختامي الذي اعتمده المجلس في اجتماعه الوزاري بتاريخ ٢ تشرين الأول/ أكتوبر وإعلان وبرنامج عمل لواندا وكذلك النداء من أجل العمل الذي اعتمده الحلقة الدراسية التي عقدت في بوينس آيريس في نيسان/أبريل الماضي . وتمثل هذه الوثائق مجتمعة خطة عمل محددة وشاملة ، ليس فقط لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ولكن أيضا لجميع الهيئات التابعة للأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية ومجموعات التأييد والدعم وغيرها . وهذا من شأنه تشجيع المجلس على أن يوظف بدور حافز في العمل من أجل تأييد ناميبيا داخل نطاق جميع المؤسسات الدولية . ويعهد إلى المجلس مرة أخرى بعدد من المهام الخاصة التي اضطلع بها على مدى سنوات عديدة ماضية ، ومن بين هذه المهام إعداد ونشر تقارير عن التطورات السياسية والعسكرية والاجتماعية التي تؤثر على ناميبيا ، ووضع الوسائل التي تكفل مواجهة تعاون الحكومات والشركات عبر الوطنية مع نظام الاحتلال غير الشرعي ، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان التنفيذ التام للمرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا . والهدف المشترك من هذه الأحكام هو كشف وانهاء جميع أشكال التعاون مع جنوب افريقيا في احتلالها غير الشرعي لناميبيا وقمعها للشعب النامبي ونهبها للموارد الطبيعية لهذا الشعب .

وأخيرا يطلب مشروع القرار من الأمين العام أن يزوّد المجلس ، ومفوضية الأمم المتحدة لناميبيا بالعدد الكافي من الموظفين ، وبالموارد الأخرى من أجل الاضطلاع الكامل والفعال بالمهام والوظائف الموكلة اليهما .

وعلى ضوء الحالة الخطيرة التي تعاني منها ناميبيا يرى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن مشروع القرار "جيم" يوفر إطارا سليما للتنفيذ الفعال لولايته في السنة المقبلة . وعلى هذا الأساس ، فإنني أوصي الجمعية العامة بالموافقة بالاجماع على مشروع القرار هذا .

السيد كولوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني

ويشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار دال المعنون "نشر المعلومات

وتعبئة الرأي العام الدولي تأييدا لاستقلال ناميبيا الفوري" لكي تتولى بحثه بقصد إقراره .

إن مشروع القرار يؤكد ، أولا وقبل كل شيء ، على أهمية تكثيف الدعاية بشأن جميع جوانب مسألة ناميبيا كأداة لدعم المسؤولية المباشرة التي تظلع به الأمم المتحدة فيما يتعلق بناميبيا . كما يؤكد أيضا الحاجة الملحة الى نشر المعلومات عن ناميبيا وتعبئة الرأي العام الدولي بصفة مستمرة بغية تأييد حق الشعب الناميبى غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال . وهو يركّز على هذه الاهداف الهامة إزاء التعتيم الكامل الذي يفرضه نظام جنوب افريقيا غير الشرعي على الانبياء المتعلقة بناميبيا ، وحملة الافتراء والتضليل الاعلامي التي يواصل ذلك النظام الاضطلاع بها ضد الأمم المتحدة والكفاح التحرري الذي يخوضه الشعب الناميبى .

ومن أجل مواصلة تكثيف الحملة الدولية تأييدا لقضية ناميبيا ، يطلب مشروع القرار من المجلس ، ضمن أمور أخرى ، أن يركّز أنشطته الرامية الى تحقيق مزيد من تعبئة الرأي العام في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، وأن يكشف الحملة الدولية الرامية الى فرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وأن ينظم حملة دولية لمقاطعة منتجات ناميبيا وجنوب افريقيا ، وأن يفضح التعاون مع نظام جنوب افريقيا العنصري في جميع المجالات ويندد به .

وينص مشروع القرار أيضا على برنامج اعلامي واسع ومتنوع يتضمن ، في جملة أمور ، اعداد ونشر منشورات على نطاق واسع عن جميع جوانب مسألة ناميبيا ، وبحث برامج اذاعية وتلفزيونية تستهدف توجيه أنظار الرأي العام العالمي الى الحالة الراهنة في ناميبيا وفيما حولها ، ومناهضة الدعاية المعادية التي يبثها النظام العنصري في جنوب افريقيا وحملة التضليل الاعلامي التي يبثها .

وبالإضافة الى ذلك ، ونظرا للتعاون المستمر لبعض الدول مع النظام العنصري في جنوب افريقيا ، والحاجة الى التركيز على تحقيق مزيد من تعبئة الرأي العام فسي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، تطلب الجمعية من المجلس أن ينظم حلقات عمل

للمنظمات غير الحكومية يقوم خلالها المشتركون بالنظر في كيفية مساهمتهم في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بنشر المعلومات عن ناميبيا وتعبئة التأييد لها . وتمثل تعبئة الرأي العام العالمي عن طريق نشر المعلومات عن ناميبيا جانباً هاماً من جهود الأمم المتحدة من أجل تحقيق استقلال ناميبيا . وعلى الرغم من الزيادة السريعة في الاهتمام بالحالة في الجنوب الأفريقي ككل ، فإن الجماهير في مجموعها لا تتلقى المعلومات الكافية بشأن ناميبيا . ويعتقد كثيرون أن هناك مؤامرة صامتة فيما يتعلق بناميبيا من جانب وسائل الإعلام في بلدان معينة . وفي الحالات القليلة التي تقوم فيها أجهزة الإعلام الغربية بنشر معلومات عن ناميبيا ، تكون هذه المعلومات في أغلبها متحيزة ومشوهة . ويطلب مشروع القرار من المجلس أن ينظم لقاءات مع ممثلي وسائل الإعلام فيما يتصل بناميبيا ، وذلك على وجه الخصوص قبل بدء الأنشطة الكبيرة التي ينظمها المجلس خلال عام ١٩٨٨ لمواجهة هذه المسائل . ومن الضروري أن يحظى موقف الأمم المتحدة فيما يتعلق بناميبيا بالدعاية اللازمة من أجل تعليم وتوعية الرأي العام كله . وفي البلدان التي لا تتمشى سياستها الحكومية مع توافق الآراء الدولي بشأن مشكلة ناميبيا ، تصبح الحاجة إلى هذه المعلومات أكثر إلحاحاً من ذي قبل . ويمكن أن يكون نشر المعلومات بشأن ناميبيا وسيلة لممارسة الضغط على بريتوريا وحلفائها لحملهم على الامتثال لقرارات ومقررات الأمم المتحدة التي تطالب بالتنفيذ غير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون مزيد من الإبطاء .

ويركز مشروع القرار أيضاً على الدور الإيجابي البالغ الأهمية الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية في نشر المعلومات وحشد التأييد لقضية ناميبيا . ولذلك يطلب مشروع القرار من مجلس ناميبيا مواصلة التعاون عن كثب مع المنظمات غير الحكومية فيما تبذله من جهود لتعبئة الرأي العام الدولي لنصرة الكفاح التحرري الذي يخوضه الشعب الناميبى بقيادة المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وفي مشروع القرار نفسه ، تقرر الجمعية العامة تخصيص بعض الموارد كي يستخدمها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في برنامجه للتعاون مع المنظمات غير الحكومية ، بما في ذلك

دعم المؤتمرات وحلقات العمل التي تنظمها تلك المنظمات ، ودعم الأنشطة الأخرى التي يكون من شأنها تعزيز قضية الكفاح التحرري الذي يخوضه الشعب الناميبي ، وذلك رهنا بالقرارات التي يتخذها المجلس بالتشاور مع سوابو .

وبالإضافة إلى ذلك ، يناهذ مشروع القرار المنظمات غير الحكومية أن تعمل ، في جملة أمور ، على زيادة وعي مجتمعاتها الوطنية وهيئاتها التشريعية باحتلال جنوب أفريقيا غير الشرعي لناميبيا ، وبالكفاح التحرري الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة سوابو ممثله الشرعي الوحيد وبالانتهاكات الفظة لحقوق الإنسان الأساسية التي يرتكبها نظام جنوب أفريقيا في ناميبيا ، وبنهب موارد الإقليم الذي تمارسه المصالح الاقتصادية الأجنبية ، وتعبئة التأييد السياسي الواسع النطاق في بلادها للتحرر الوطني لناميبيا عن طريق عقد جلسات الاستماع والحلقات الدراسية والعروض العامة عن مختلف جوانب المسألة الناميبية ، وكذلك عن طريق إنتاج وتوزيع الكتيبات والأفلام وغيرها من المواد الإعلامية .

وفي الختام ، أود أن أعرب عن أملنا الصادق في أن تؤيد الجمعية بالاجتماع مشروع القرار دال بشأن "نشر المعلومات وتعبئة الرأي العام الدولي لتأييد الاستقلال ناميبيا الفوري" .

السيد كارنغالي فييفاس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

يشرفني أن أعرض مشروع القرار هاء بشأن مسألة ناميبيا المعنون "صندوق الأمم المتحدة لناميبيا" .

لقد أنشئ الصندوق منذ ١٦ سنة ، لأن الأمم المتحدة ، اذ أنهت انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا لادارة الاقليم وتولت المسؤولية المباشرة عن ناميبيا حتى تنال استقلالها ، التزمت رسميا بمساعدة شعب الاقليم في نضاله من أجل الاستقلال ، وفي ذلك السياق ، التزمت ، في جملة أمور ، بتقديم المساعدة المادية له .

وفي السنوات السابقة كان نطاق أنشطة المساعدة المقدمة الى الصندوق محدودا ولكن مع تكثيف كفاح التحرير ازدادت الحاجة الى المساعدة .

ومنذ نهاية عقد السبعينات ما برح الصندوق يتألف من الحسابات الثلاثة التالية :

أولا ، الحساب العام ويوفر وسائل تمويل التعليم والمساعدة الاجتماعية والطبية للناميبيين . والنشاط الرئيسي لهذا الحساب يتركز في برنامج الزمالات الفردية الذي يوفر المساعدة التعليمية للناميبيين . وفي الوقت الراهن هناك ٢١٤ طالبا يدرسون في اطار هذا البرنامج في ١٦ بلدا .

ثانيا ، هناك حساب برنامج بناء الدولة . وقد توخى هذا البرنامج مساعدة إعداد الشعب الناميبى لمهمة ادارة دفة الحكم في بلده بعد نيل الاستقلال ، من خلال برنامج واسع للمساعدة الموجهة نحو التنمية . وبموجب الولاية التي أعطتها الجمعية العامة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا يجري الاضطلاع بالبرنامج الذي يتضمن مشاريع التدريب والبحث وذلك بالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ويوجد حاليا عدة مئات من الناميبيين يستفيدون من فرص التدريب بموجب البرنامج ، وقد اضطلع بعدد من التقارير والاستقصاءات التي توفر المعلومات وتوجز الخيارات السياسية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية .

ثالثا ، حساب معهد الأمم المتحدة لناميبيا ، وهو الأساس المالي لمعهد ناميبيا الموجود في لوساكا ، زامبيا . وقد أنشئ المعهد قبل ١١ سنة ويضطلع بالبحث ويوفر التدريب للموظفين الحكوميين المستقبليين من المستوى المتوسط والمدرسين والامناء والموظفين المسؤولين عن إنفاذ القوانين في ناميبيا المستقلة . ويبلغ عدد المشتركين في الدراسة بالمعهد نحو ٦٠٠ طالب .

ومنذ انشاء الصندوق في عام ١٩٧١ ، إن أكثر من ٦١ مليون دولار وجه من خلاله لكي يوفر في الدرجة الأولى التعليم والتدريب لعدد كبير من الناميبيين الذين بسبب نظام تعليم البانتو حرمو من الوصول الى الوسائل التعليمية في ناميبيا . وقد تم حتى الآن تحقيق قدر كبير من العمل ، وكننتيجة مباشرة لجهودنا فقد زاد زيادة كبيرة عدد الناميبيين الذين لديهم قاعدة تعليمية سليمة. بيد انه لم تتم بعد تلبية الحاجة الى المساعدة ؛ ولا بد لنا من مضاعفة مساعدتنا للناميبيين ليكونوا على استعداد ، حين الاستقلال ، للقيام بإدارة دفة الحكم في بلدهم بكفاءة من أجل منفعة جميع السكان .

وللإبقاء على الزخم الحالي ولتحسين برامج المساعدة التي يقدمها مجلس ناميبيا من اللازم توفير قدر كبير من الموارد المالية في السنوات القادمة . وعلى الرغم من ان المساهمات الطوعية في الحسابات الثلاثة قد دلت على أن هناك اتجاها نحو الزيادة في السنوات الاخيرة نجد أن الموارد المتوفرة اليوم غير كافية للوفاء بالاحتياجات المتزايدة . وفي هذا الصدد أمل أن يكون بوسع المانحين التقليديين للصندوق زيادة مساهماتهم في العام القادم . كذلك أناشد البلدان التي ليست من بين البلدان المانحة حاليا أن تنظر في اعلان التبرعات في مؤتمر اعلان التبرعات القادم المزمع انعقاده في شهر آذار/مارس القادم .

وفي هذا الصدد أود أن أذكر ان برامج المساعدة الراهنة تشمل عدة مشاريع هامة تتطلب موارد مالية ضخمة كل عام للإبقاء على أنشطتها . وان ما يدور في خلدي بوجه الخصوص هو برنامج التدريب أثناء العمل وهو البرنامج الذي أنشئ في عام ١٩٨١

لتوفير الفرصة للناميبيين الذين أتموا تعليمهم لاكتساب الخبرة العملية عن طريق العمل في عدد من البلدان ، وخصوصا في افريقيا . لقد وسَّع البرنامج توسيعا كبيرا في السنتين الماضيتين ومن المأمول أن يلتحق به في بداية عام ١٩٨٨ أكثر من ١٠٠ من الشباب الناميبيين .

وثمة مشروع هام آخر ألا وهو مركز الأمم المتحدة للتدريب المهني الموجود في أنغولا الذي يقدم التدريب على المهارات التقنية لنحو ٢٠٠ ناميبى في كل عام . ان هذين المشروعين يتطلبان بضع مئات الآلاف من الدولارات كل عام ، لذلك فأننى أكرر مناشدتي لجميع المانحين أن ينظروا في تقديم الدعم لهم بمساهماتهم في الصندوق إما عن طريق مشاريع ذات طبيعة عامة أو مشاريع ذات طبيعة محددة .

بهذا العرض المقتضب أوصي باعتماد مشروع القرار هاء بالاجماع .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في تعليق تصويتهم قبل التصويت على أي من مشاريع القرارات الخمسة الواردة في الوثيقة (Part III) A/42/24 و (Part III)/Corr.1 .

وأذكر الجمعية العامة أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ تحدد مدة هذه

البيانات بعشر دقائق وينبغي للممثلين الادلاء بها من على مقاعدهم .

وسوف تعطى الفرصة أيضا للممثلين لتعليق تصويتهم بعد أن تتم جميع

التصويتات .

السيد بييرنغ (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفنى أن

أتكلم باسم الدول الأعضاء الاثنتي عشرة في المجموعة الأوروبية بشأن مشاريع القرارات المعروضة الآن على الجمعية العامة .

ثمة عدد من العناصر المعروفة لدينا ، ولكنها عناصر خلافية ، لا تزال ترد في

مشاريع القرارات الطويلة المعروضة علينا . أولا اننا قلقون ازاء النهج غير

المتوازن الذي يتخذه مجلس ناميبيا لدى شروعه في بعض الأنشطة وشانيا ازاء ادخال عدد

من الفقرات المشكوك في صلتها بالهدف الرئيسي المتمثل في ضمان استقلال ناميبيا . ان

ادخال هذه العناصر يجعل اعتماد الجمعية العامة لمشاريع القرارات بالاجماع مستحيلا . وفي الحقيقة ان ادخال هذه العناصر من شأنه ان يزيد من الانقسامات البارزة بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة في حين ان هناك حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى الى تعبئة تأييد المجتمع الدولي الكامل سعيا وراء تحقيق الهدف المشترك المتمثل في استقلال ناميبيا المعترف به دوليا .

ان الدول الاثنتي عشرة لا يمكنها ان تؤيد النداءات الموجهة الى الدول الاعضاء بزيادة المساعدة العسكرية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بوصفها وسيلة لتحقيق الاستقلال لناميبيا . وبصورة مماثلة لا يمكننا ان نؤيد الكفاح المسلح بوصفه وسيلة لتحقيق هذه الغاية على الرغم من نغاد الصبر والاحباط الذي يشعر به الشعب الناميبى بسبب استمرار جنوب افريقيا في احتلال بلاده .

وترى الدول الاثنتا عشرة أن المهمة العامة الرئيسية للأمم المتحدة تتمثل في النهوض بالحلول السلمية طبقا للميثاق ، ومن ثمة تجنب أي تشجيع لاستخدام القوة .

وترى الدول الاثنتا عشرة أنه بمقتضى أحكام خطة التسوية فان دستور ناميبيا المستقلة يجب أن تضعه جمعية تأسيسية تشكل عن طريق انتخابات يكون بمقدور جميع المجموعات السياسية الاشتراك فيها ، وبالتالي لا ينبغي تسمية أي من هذه المجموعات مقدما على أنها الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبي .

وتود الاثنتا عشرة أن تعيد تأكيد التزامها بمبدأ العالمية فيما يتعلق بالعضوية في الأمم المتحدة . ولا يمكننا القبول بأن يصبح هذا المبدأ موضع شك ، كما لا يمكن قبول التهاون فيما يتعلق باستقلال المؤسسات المالية الدولية . ونرى أن فرض العزلة الكاملة على جنوب افريقيا قد يكون من شأنه إعاقة الجهود الرامية الى تنفيذ خطة التسوية . وترفض الاثنتا عشرة أي استغراد تعسفي أو انتقائي لبلدان بعينها أو لمجموعات من البلدان .

وان احترامنا لتوزيع الاختصاصات فيما بين الاجهزة الرئيسية في منظماتنا لم يتغير . فمجلس الأمن مخول وحده باتخاذ قرارات ملزمة للدول الاعضاء .

أود أيضا أن أسجل قلقنا ازاء الاثار المالية لبعض مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية حاليا . ولو أجري تمحيص أكثر شمولاً لبرنامج عمل مجلس ناميبيا لكان من الممكن تخفيض الاثار المالية دون المساس بتحقيق الاهداف التي نسعى اليها جميعا . وسيحتاج الأمر الى رصد الموقف بحذر في ضوء التطورات ، شأنه شأن أي اتفاق جديد في ظل الحالة المالية الراهنة .

وكما سبق أن قلت ، ما زلنا ملتزمين بالتزاما قويا قاطعا باستقلال ناميبيا . فمن الضروري إنهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا . ويتمثل الاساس الوحيد المقبول من أجل الحل السلمي الدائم للمشكلة في تنفيذ قرار مجلس الامن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) دون شروط مسبقة أو حجج باطلة . وتجسد خطة التسوية التي أقرها ثاني هذين القرارين - التي قبلت من جانب كل من حكومة جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية - الاطار الوحيد المقبول عالميا من أجل الانتقال السلمي

الى الاستقلال بأسلوب يكفل الحرية والانصاف . ونود أن نرى الخطة وقد نفذت في كليتها ودون ابطاء ، حتى يمكن للشعب الناميبي أن يتحرك صوب الاستقلال المعترف به دوليا الذي يستحقه .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان خطة الامم المتحدة وفقا لقراري مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) هي الاساس الوحيد المقبول لتسوية مسألة ناميبيا . وفرنسا ، التي لعبت دورا هاما في وضع تلك الخطة ، مافتئت تؤيد تنفيذها على نحو عاجل ودونما قيد أو شرط بهدف أن يصبح الاقليم مستقلا . ووفقا لما أشار اليه الامين العام في آخر تقاريره فان جميع المسائل المعلقة المتعلقة بتنفيذ الخطة قد حلت . بيد أن تنفيذها لا يزال يعرقله اصرار جنوب افريقيا على الربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . ويكرر وفدي أنه يرفض مطلب جنوب افريقيا الذي يربط مستقبل ناميبيا باعتبارات منبته الصلة عن المسألة ويبرهن استقلال الاقليم بتسوية مسائل غريبة على القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي الاسبوع الماضي صوتت فرنسا مؤيدة قرار مجلس الامن ٦٠١ (١٩٨٧) الذي يـأذن للامين العام القيام بمبادرات جديدة للشروع في الترتيب لوقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية كي يمكن اتخاذ الخطوات اللازمة لوزع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية . ويؤيد الوفد الفرنسي تلك المبادرة ويؤكد تأييده الكامل للاجراءات التي اتخذها الامين العام .

وتشعر فرنسا بالقلق على نحو خاص إزاء الحالة في الجنوب الافريقي وخاصة في ناميبيا . وفيما يتعلق بذلك الاقليم مازالت فرنسا على استعداد للاسهام في تنفيذ خطة الامم المتحدة للتسوية وتود أن تتخذ موقفا يمكنها ، عندما يحين الوقت ، من أن تتعاون في استكمال العملية المؤدية الى استقلال ناميبيا . ولهذا السبب سيحافظ وفدي على موقفه المعتاد من الامتناع من حيث المبدأ على مشاريع القرارات الخمسة المطروحة على الجمعية العامة .

الآنسة بيرن (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : تجري الجمعية العامة هذه المناقشة المطولة بشأن ناميبيا بعد اسبوع واحد من مداوات مجلس الأمن بشأن الموضوع . وفي كلا الحالتين قام عدد من المتكلمين بتوضيح أهمية المسألة لنا جميعا .

ان الولايات المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بهدف استقلال ناميبيا ، عن طريق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وتنشأ مشكلة ناميبيا عن واقعة واضحة مجردة هي احتلال جمهورية جنوب افريقيا غير الشرعي لاقليم ناميبيا . اذ لا يحق لجنوب افريقيا أن تتواجد في ناميبيا ، ولا يحق لها أن تتحكم في السياسات الداخلية والخارجية لذلك البلد ، ولا يحق لها استخدام المنطقة كقاعدة انطلاق لانتهاك حدود الدول المجاورة . بيد أنه مما يثير قدرا من التفاؤل المشوب بالحذر أنه بعد فترة توقف قاربت العامين استأنفت أنغولا المناقشات حول التسوية السياسية الاقليمية ، وهي الشرط الاساسي للتنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد اجتمع السيد كروكر مساعد وزير الخارجية الامريكية للشؤون الافريقية مع ممثل حكومة أنغولا ٤ مرات منذ نيسان/ابريل الماضي . وقد ساعدت المناقشات التي أجراها في توضيح الخطوات التي ينبغي اتخاذها من أجل التوصل الى اتفاق يكون مقبولا لجميع الاطراف في الصراع النامبيي . ومازالت الاتصالات بيننا وبين الانغوليين مستمرة . ولاتزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بالتوصل الى تسوية يكون من شأنها حماية المصالح الامنية لأنغولا والاطراف الاخرى المعنية وتحقيق استقلال شعب ناميبيا الذي طال اخضاعه .

وللأسف ان مشاريع القرارات الخمسة بشأن ناميبيا المعروضة حاليا على الجمعية العامة لم تشر الى هذه الاحداث ، وأخص بالذكر أكثرها انطبعا بالطابع السياسي وافاضة في الوعظ والتوجيه ، وأقصد مشروع القرارين ألف وباء . وفي نفس الوقت تعترف حكومتي بأن هذين المشروعين الاخيرين يمثلان بعض التحسن بالمقارنة بمشليهما في السنوات القليلة الماضية ، فهما لا يتضمنان أي اشارات انتقادية للولايات المتحدة على نحو صريح .

وتقليديا فإن الولايات المتحدة امتنعت على التصويت على مشاريع قرارات الجمعية العامة السنوية الخاصة بناميبيا بسبب مشاركتها النشطة ، مع أعضاء فريق الاتصال الآخرين ، في الجهود الموجهة صوب ايجاد تسوية تفاوضية . وسوف نمتنع عن التصويت عليها هذا العام مرة أخرى ، على الرغم من أن مشاريع القرارات هذه لاتزال تتضمن صياغات لا نوافق عليها وقد صوتنا ضدها في سياقات أخرى .

وعلى سبيل المثال ، نحن نعارض الاشارات المتكررة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) باعتبارها "الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا" . فالكثيرون من الناميبيين يعارضون اعطاء هذه الصفة لسوابو . إذ لا يجوز إلا لشعب ناميبيا وحده عن طريق الانتخابات الديمقراطية الحرة ، التي نادى بها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، أن يختار ممثليه على نحو نهائي .

وعلاوة على ذلك ، يعرب مشروع القرار ألف عن التأييد للكفاح المسلح السني تخوضه سوابو ويمتدح سوابو على تكثيفها هذا الكفاح . والولايات المتحدة لا يمكن أن تضم نفسها الى مثل هذه النداءات الى العنف . ونحن نعارض استخدام قرارات الامم المتحدة لاضفاء الطابع الشرعي على أي صراع مسلح . ونحن نعارض أية سياسة تنطوي على خطر تحويل الجنوب الافريقي الذي يفيض بالحزن والبؤس الى منطقة حربية أكثر اضطرابا . فضلا عن ذلك فان مشاريع القرارات هذه ترفض وتدين الربط بين تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وضرورة ايجاد تسوية اقليمية يكون من شأنها السماح بانسحاب القوات الاجنبية من ناميبيا وأنغولا على السواء .

من اليسير استخدام عبارات بليغة لرفض مسألة الوجود الكوبي في أنغولا بوصفها مسألة "غير ذات صلة" بهدف استقلال ناميبيا . لكن لا يستطيع أي قدر من الأمنيات ، كما لاحظ السفير اوكون في مجلس الأمن في الاسبوع الماضي ، تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) بغير تسوية تستجيب للشواغل الأمنية لأنغولا وجنوب افريقيا كليهما . هذه حقيقة . لقد أوضحت سلطات جنوب افريقيا أنها لن ترخي قبضتها على ناميبيا إلى أن تُحل مسألة وجود القوات الكوبية في أنغولا . وهذه حقيقة . ولن يعتبر الأنغوليون حدودهم آمنة إلى أن يصبح وجود جنوب افريقيا في ناميبيا أمرا ينتمي إلى الماضي . وهذه أيضا حقيقة . والمفارقة التي تنطوي عليها هذه الحالة هو أن أطراف الصراع قد طرحوا مقترحات تقوم على فكرة لا يمكن دحضها مؤداها أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق جاد ودائم بشأن استقلال ناميبيا إلا بالاستجابة على نحو مرضٍ للشواغل الأمنية للطرفين الخارجيين الرئيسيين كليهما - وهما أنغولا وجنوب افريقيا .

كما ترفض مشاريع القرارات هذه وتشجب عبارة "الارتباط البتاء" وتسيء وصفها وتصورها على أنها سياسة تشجع جنوب افريقيا على مواصلة معارضتها لقرارات المجتمع الدولي المتعلقة بناميبيا . وتجزم هذه الفقرات الواردة في مشاريع القرارات بوجود علاقة بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا في حين أن هذه العلاقات غير قائمة . إن هذه الفقرات لم تؤد في الواقع إلا إلى طمس القضايا الحقيقية .

وأخيرا تحث مشاريع القرارات مجلس الأمن على فرض عقوبات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا . وموقف الولايات المتحدة في هذا الشأن واضح لا يخفى على أحد . لقد عززت الولايات المتحدة معارضتها للفصل العنصري على مر السنين بسلسلة من التدابير الشنائية ، وبتأييدها لكثير من قرارات الأمم المتحدة التي تدين السياسات العنصرية التي تنتهجها جنوب افريقيا . غير أننا نعارض العقوبات العالمية الشاملة لأنها ستكون غير مجدية وغير مثمرة . وسيتعارض أثرها مع مصالح الأغلبية المقهورة في جنوب افريقيا ومع مصالح الاقتصادات الإقليمية لدول الجنوب الافريقي سواء بسواء . وينبغي أن تُترك كل دولة عضو في الأمم المتحدة حرة لاتخاذ التدابير التي تعتقد أنها الأكثر لزوما وفعالية فيما يتعلق بمسألتي الفصل العنصري وناميبيا في آن معا .

ويمضي القرار بقاء إلى مدى أبعد . فهو يطلب من مجلس الامن أن يحدد يوم ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ موعدا نهائيا لبدء تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، يدعو المجلس بعده إلى تطبيق الاحكام ذات الصلة للميثاق ، بما فيها فرض جزاءات إلزامية شاملة بموجب الفصل السابع . ويمضي هذا القرار معلنا أنه إذا لم تثمر جهود مجلس الامن بحلول ٢٩ ايلول/سبتمبر من العام المقبل فإن الجمعية العامة ستنظر عندئذ في اتخاذ الإجراء اللازم من جانبها .

إن الجمعية العامة ليس من صلاحياتها أن تحدد آجالا نهائية قصيرة وغير واقعية لعمل مجلس الامن . فلم تؤد هذه الإعلانات إلا إلى زيادة تعقيد الحل .

وفيما يتعلق بقضية اخرى مستقلة ولكنها ذات صلة ، فإن في الفهم الواضح للولايات المتحدة - استنادا إلى البيانات التي أدلت بها الامانة العامة في اللجنة الخامسة - لا تنطوي مشاريع القرارات المعروضة علينا حاليا على أي تغيير في ممارسات المجلس فيما يتصل بخدمات اللغات التي ستترتب عليها نفقات تتجاوز النفقات الواردة في بيان الاثار المالية في الميزانية البرنامجية الذي قدم إلى اللجنة الخامسة ، وهي نفقات يمكن تدبيرها كلها في حدود الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . وكان هذا الفهم عنصرا رئيسيا مكن وفد بلدي من تأييد توافق الآراء بشأن هذه القضايا .

وفي ختام كلمتي أود أن أوكد على أن تسوية مسألة ناميبيا أصبحت قريبة الحدود . غير أن هذه القرارات الاخيرة لا تجعل لسوء الطالع بلوغ هدفنا المشترك أقرب منالا .

الكونت يورك فون فارتنبورغ (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة

شفوية عن الانكليزية) : إنني أعتبر أن موقف جمهورية ألمانيا الاتحادية من مسألة ناميبيا معروف جيدا . وموقفنا هذا لم يطرأ عليه أي تغيير . وكما صرحنا مرارا ، وكانت آخر مرة في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ خلال اجتماع مجلس الامن بشأن ناميبيا ، فإن قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو :

"الاساس الذي لا غنى عنه لتسوية مسألة ناميبيا . وسيظل هذا القرار هو الاساس الوحيد لتحقيق استقلال ناميبيا المعترف به دوليا . ووفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يجب أن يعتمد دستور ناميبيا المستقلة من جانب جمعية تأسيسية تنتخب بحرية عن طريق انتخابات حرة تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة ، ومن جانب هذه الجمعية التأسيسية فقط" . (S/PV.2758 ، ص ١٢)

وكما أشير في مناسبات مناظرة في السنوات الاخيرة يمكن لجمهورية ألمانيا الاتحادية أن تشترك ، بوصفها عضوا في فريق الاتصال ، في المفاوضات الخاصة بتنفيذ خطة التسوية التي اعتمدها مجلس الأمن ١٩٧٨ . وتلافيا لإصدار حكم مسبق على نتيجة هذه المفاوضات بأي شكل من الأشكال ، تجد جمهورية ألمانيا الاتحادية لزاما عليها أن تمتنع عن ربط نفسها بإيجاب أو سلبا بمشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة . ولهذا السبب ستمتنع جمهورية ألمانيا الاتحادية عن التصويت على جميع ما يعرض علينا من مشاريع قرارات تتعلق بمسألة ناميبيا . والدافع وراء هذا الامتناع أسباب إجرائية محضة .

وحيث أن وفد بلادي يمتنع عن التصويت لأسباب مبدئية وإجرائية كما فعل في السنوات السابقة ، فهو لن يعقب على مضمون القرارات المعروضة علينا . وسيقتصر وفد بلادي في ملاحظاته على جانب مبدئي خاص .

إننا نأسف كثيرا لأن بعض البلدان ، بما فيها بلدي ، قد أشير إليها بالإسم هذا العام أيضا في مشاريع القرارات . وهكذا دعيت على سبيل المثال جمهورية ألمانيا الاتحادية في الفقرة ٤٠ من مشروع القرار ألف إلى

"إن توقف جميع برامج المعونة والمساعدة الانمائيين لناميبيا المحتلة احتلالا غير شرعي" .

وفي هذا الصدد يود وفدي أن يدلني بالتعقيب التالي .

إن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لا تعترف ، كما قيل مرارا ، بما يسمى الحكومة المؤقتة وتعتبرها لاغية وباطلة . ولا يوجد تعاون بين حكومة جمهورية ألمانيا

الاتحادية وبين ناميبيا المحتلة احتلالا غير شرعي ، ولن يقوم هذا التعاون قبل الاستقلال الكامل . ولكن هل يعني ذلك التجاهل الكامل لحاجات سكان ناميبيا إذا طالبوا بالعمون والمساعدة وخاصة لأسباب إنسانية ؟ إن بلدي يشعر ، بوصفه عضوا في فريق الاتمال ولأسباب تاريخية أيضا ، أنه يتحمل التزاما خاصا تجاه شعب ناميبيا . ولذا كان بلدي راغبا في المساعدة على تخفيف معاناة شعب ناميبيا على أسس إنسانية ، وفي تهيئة مكان ناميبيا للحصول على الاستقلال . ويعلق وفد بلادي أهمية كبرى على انتفاع السكان غير البيض في ناميبيا ببرامج المساعدة المقدمة لهذا الغرض .

دعوني أقول مرة أخرى إنه لا يوجد شيء أبعد عن الحقيقة من التلميح إلى أن برامج المساعدة التي يقدمها بلدي لشعب ناميبيا تستهدف دعم الحكومة المؤقتة في ويندهوك ، وهي الحكومة التي أنشأتها جنوب افريقيا بغية إدامة الحالة الراهنة هناك ، والتي لا يعترف بها أحد . لقد أيدت حكومة بلدي عددا محدودا من المشاريع الإنمائية التي تنفذها منظمات خاصة تحقيقا للنفع المباشر للشعب النامبي . وكان الشركاء في الجانبين في هذه المشاريع وكالات غير حكومية . ومن المتعين على الشركاء النامبيين الذين تعطى الأفضلية من بينهم إلى الكنائس ، الوفاء بشرط الحياد السياسي .

يعترض وفد بلادي من ناحية المبدأ على ذكر بلدان بالاسم في قرارات الجمعية العامة . وإلى جانب هذا ، وللأسباب التي ذكرتها توا ، نجد أن من غير الملائم بل ومن عدم الانصاف ، أفراد جمهورية ألمانيا الاتحادية ، - بسبب المساعدة الانمائية التي يقدمها القطاع الخاص لشعب ناميبيا لأسباب إنسانية بحتة - وذكرها بالاسم في إحدى فقرات مشروع القرار (الف) المعروف علينا .

فضلا عن ذلك - سيادة الرئيس - في الفقرة ٧٦ من مشروع القرار "الف" ذكرت بلادي بالاسم - في هذه الحالة مع بعض بلدان أخرى - ونحن نعتقد أن واضعي مشروع القرار كان بإمكانهم صياغة الطلب المعرب عنه في تلك الفقرة دون القيام بهذا . ويؤسفنا أن مجلس ناميبيا قد شرع في اتخاذ اجراءات قانونية ضد دولة عضو في الامم المتحدة ، خاصة وان ذلك البلد بعينه لم تتح له فرصة لعرض قضيته في مجلس ناميبيا . بالإضافة إلى ذلك ، أود ، في الختام ، أن أتقدم بملاحظة مفادها أن من غير الملائم أن نخص بالذكر منظمة واحدة لحقوق الانسان كما حدث في مشروع القرار ألف . فالمنظمات الخاصة العاملة في مجال حقوق الانسان تستحق الشناء لانخراطها في قضايا فردية . غير أن تلك المنظمات لا تتوصل في جميع الحالات إلى معلومات كاملة موثوق بها . لهذا يمكن أن تقع بعض الأخطاء عند تقييمها للمواقف الواقعية . لكن الأخطاء من هذا القبيل لا يمكن أن تبرر الإسراع إلى استهجانها . ولاسيما في قرار من قرارات الامم المتحدة .

السيد ماكديوناغ (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن

ايرلندا تتشاطر التحفظات المشتركة بين الدول الأعضاء في المجموعة الاوروبية ، كما أعرب عنها ممثل الدانمرك .

وأود الآن أن أفسر موقف وفد بلادي فيما يتعلق بالتصويت على مشاريع القرارات المطروحة علينا .

إن موقف ايرلندا بشأن مسألة ناميبيا قد أُعلن بوضوح في مناسبات عديدة سابقة في الجمعية العامة . فحكومة بلادي ملتزمة التزاما راسخا باستقلال ناميبيا .

ونحن نود أن نرى انتهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا دون إبطاء ،
وندين بلا تحفظ جنوب افريقيا لإطالتها أمد هذا الاحتلال ، في تحد لرغبات المجتمع
الدولي المعلن عنها ، ولقرارات مجلس الامن . ونعتقد أن شعب ناميبيا ينبغي أن يُعطى
الحرية كي يمارس حقه الاساسي وغير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا لقرار مجلس
الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونحن ندين دون تردد أية محاولات للقيام ، عن طريق شروط مسبقة أو
غير ذلك - بتعطيل تنفيذ خطة التسوية التي وضعتها الامم المتحدة .

ويتضح من شتى الاجراءات التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا أن جنوب افريقيا
عاقدة العزم على إحباط هدف استقلال ناميبيا ، وإن إقامة إدارة داخلية غير تمثيلية
في ناميبيا - وهو ما أدانه مجلس الامن - ترمي بوضوح إلى عرقلة خطة التسوية وتأخير
تنفيذها . وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق للمجتمع الدولي .

إن جنوب افريقيا عليها التزام واضح - بموجب القانون الدولي ، كما حددته
مجلس الامن ومحكمة العدل الدولية - هو إنهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا . وقد
قبلت ايرلندا دوما القول القائل بأنه اذا ظلت جنوب افريقيا على تعنتها فإن عملية
التفاوض قد تدعو الحاجة إلى استكمالها باتخاذ تدابير محددة من جانب المجتمع
الدولي ترمي إلى إجبار جنوب افريقيا على احترام التزامها الواضح هذا . ونعتقد أن
هذه التدابير ينبغي أن تتضمن مجموعة من الجزاءات الالزامية ضد جنوب افريقيا ،
يفرضها مجلس الامن بالطريقة الصحيحة ، وأن كفالة فعالية هذه الجزاءات بقبولها
وتنفيذها على أوسع نطاق ممكن تقتضي أن يجري اختيارها بعناية وأن تكون انتقائية .

هذا هو نهجنا العام بالنسبة لمسألة ناميبيا . وهذه الخلفية هي التي قمنا
على أساسها ببحث مشاريع القرارات الخمسة المعروضة علينا وقررنا التصويت لصالح
اثنين منها ، والامتناع عن التصويت على ثلاثة .

انتقل أولا إلى مشروع القرار ألف ، بشأن الحالة في ناميبيا . فكما كان
الحال في السنوات السابقة ، يستطيع وفد بلادي أن يؤيد العديد من الاحكام الواردة في
هذا المشروع . لكننا ، للأسف ، نواجه أيضا عددا من الصياغات التي لا نتمكن - كما

حدث في الماضي - من قبولها . ومن ثم فإننا مضطرون للامتناع عن التصويت على هذا النص .

إن فقرات المنطوق ٤ و ٦ و ١٤ و ١٥ و ٤٨ من مشروع القرار تؤيد النضال المسلح تأييدا واضحا . وقد أوضحنا فيما مضى معارضتنا دون تحفظ لأي تأييد للعنف من جانب الجمعية ، حتى إذا كنا نستطيع أن نتفهم مشاعر الغضب والإحباط التي تدفع بالناميبيين إلى حمل السلاح للحصول على استقلالهم .

علي أن أقول أيضا إننا لا نؤمن بأن الأفراد الانتقائي لبعض مجموعات من البلدان لادانتها وانتقادها في مشروع القرار هذا وفي غيره يمكن أن يعزز هدفنا المشترك في الجمعية .

ويؤسف وفد بلادي أيضا انه يتعين عليه أن يمتنع عن التصويت على مشروع القرار بآء ، بشأن تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وكما أوضحت آنفا ، فإن ايرلندا تؤيد تأييدا قويا خطة الأمم المتحدة لتسوية المسألة حسبما يقره ذلك القرار ، الذي نعتقد اعتقادا راسخا بأن تنفيذه يجب الا يتأخر . غير أننا ما زلنا نشك في حكمة أو فعالية توجيه النداءات لفرض جزاءات شاملة ضد جنوب افريقيا في هذه المرحلة . ونحن نعتقد أن السياسة الصحيحة للمجتمع الدولي هي أن يمارس ضغطا منتظما وتدرجيا لإحداث تغيير عن طريق فرض جزاءات الزامية منتقاة ومختارة بعناية يفرضها مجلس الامن بالطريقة الصحيحة وينفذها الجميع تنفيذا كاملا .

إن ايرلندا ستصوت لصالح مشروع القرار "جيم" بشأن برنامج عمل مجلس الامن المتحدة لناميبيا . ونحن نؤيد بوجه عام جهود المجلس لانهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا . إلا أن لدينا بعض التحفظات بشأن سلطات مجلس ناميبيا فيما يتعلق ببعض القضايا ، ونجد صعوبات معينة فيما يتمل ببعض توصيات المجلس .

وستمتنع ايرلندا عن التصويت على مشروع القرار دال ، بشأن نشر المعلومات وتعبئة الرأي العام الدولي تأييدا لاستقلال ناميبيا الغوري . وكنا نود أن نتمكن من التصويت لصالح مشروع القرار هذا . فمن المهم بالنسبة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا

أن يبحث طرق وسبل تعبئة الرأي العام تأييدا لنضال الشعب الناميبي من أجل تقرير المصير والاستقلال . لذلك يمكن لوفد بلادي أن يؤيد العديد من أحكام المشروع . لكن من المؤسف انه يحتوي أيضا على بعض الصياغات التي لا نستطيع أن نقبلها ، منها على سبيل المثال الفقرة ١٢ "ج" ، التي تناشد المنظمات غير الحكومية ، وما إلى ذلك ، فضح تعاون بعض الحكومات الغربية ، سياسيا واقتصاديا وماليا وعسكريا وثقافيا ، مع نظام جنوب افريقيا وكذلك الزيارات الدبلوماسية إلى جنوب افريقيا ومنها ، وشن حملة مضادة لذلك . ولسنا نرى لمثل هذه الحملة من أثر سوى إلحاق الضرر بالسعي من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة .

أما فيما يتعلق بما ورد من اشارات إلى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في مشروع القرار هذا وغيره من مشاريع القرارات الاخرى ، فإنني أود أن أؤكد من جديد تقدير ايرلندا للدور الرائد الذي تؤديه سوابو في السعي من أجل استقلال ناميبيا . وعند اجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف الأمم المتحدة ورعايتها - وهو المقترح الذي قبلته سوابو والذي تؤيده ايرلندا بقوة - ستتاح الفرصة آنذاك لشعب ناميبيا كي يختار ممثليه بحرية وعن طريق عملية ديمقراطية .

وأخيرا ، أود أن أذكر مشروع القرار (هاء) بشأن صندوق الأمم المتحدة لناميبيا . وسيصوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار هذا ، كما صوت لصالح مشاريع قرارات خاصة بنفس الموضوع فيما مضى ، إذ أننا نعتقد أن صندوق الأمم المتحدة لناميبيا يؤدي مهمة ثمينة في تقديم المساعدة للناميبيين الذين عانوا نتيجة لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لأراضيهم .

السيد فونديه (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بعد اسبوع

واحد من اعتماد مجلس الامن القرار ٦٠١ (١٩٨٧) ، ناقشت الجمعية العامة ثانية مسألة ناميبيا نقاشا مطولا . وإزاء تعنت جنوب افريقيا ، كرر المجتمع الدولي التزامه الراسخ والمتزايد القوة باستقلال ذلك الاقليم . إن بلجيكا ، بوصفها عضوا في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، تشجب إطالة جنوب افريقيا غير المبررة لاحتلالها لناميبيا لمدة تزيد على عشرين عاما بعد أن وضع الاقليم تحت المسؤولية المباشرة لمنظمتنا . وقد أراد بلدي ، بانضمامه إلى توافق الآراء الذي اعتمد به جميع الاعضاء في مجلس الامم المتحدة لناميبيا تقرير المجلس السنوي ، ان يؤكد على موقفه في ضوء هذه الحالة وأن يعيد التأكيد على تأييده لشعب حرم لمدة طويلة من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

إلا أنه يتعين على وفد بلدي أن يذكر ، كما فعل الممثل الدائم للدانمرك الآن باسم المجموعة الاوروبية ، ببعض المبادئ المعمول بها في سياستها الدولية والتي تعني انه لا بد أن يكون لنا تحفظات على مشاريع القرارات المعروضة علينا . سيتمنع وفد بلدي عن التصويت على مشاريع القرارات ألف وباء ودال التي تتناول ، على التوالي ، الحالة في ناميبيا ، وتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ونشر المعلومات . والاسباب الكامنة وراء الامتناع في هذه الحالات الثلاث مماثلة للاسباب التي ابديناها في الماضي . فقد احتفظ في مشاريع القرارات هذه بمعظم الصيغ التي أشارت لنا صعوبات في الماضي .

في مشروع القرار ألف ، مثلا ، لا يزال لدى بلدي بعض التحفظات فيما يختص بالوضع المسبغ على المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، والتأييد المقدم للكفاح المسلح ، والاشارة الانتقائية إلى البلدان ، وقطع جميع العلاقات مع جنوب افريقيا ، والمطالبة بفرض الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق .

ويود وفد بلدي أن يذكر بالموقف الذي اتخذته من وفاق لواندا ومن البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الوزاري لمجلس الامم المتحدة لناميبيا الذي انعقد في

٢ تشرين الاول/اكتوبر . وأخيرا ، لم يكن في وسع وفد بلدي أن يصوت لصالح الفقرة ٧٥ من مشروع القرار هذا لو اجري تصويت منفصل عليها .

وبالنسبة لمشروع القرار بـاء ، يأسف وفد بلدي لتوجيه الانتقاد للدول الغربية في المجلس . ومرة ثانية نود أن نصر على الاحترام التام للولاية المحددة لتلك الهيئة . والفقرات ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٧ و ١٨ من مشروع القرار لا تنسجم مع ذلك المعيار .

أما بالنسبة لمشروع القرار دال ، الخاص بنشر المعلومات ، فإن وفد بلدي لا يمكنه هنا أيضا ان يساير عددا من المفاهيم ، التي صُنِّت على نحو غير مناسب حملة التعبئة وهي مفاهيم أضعفت من كفاءة الحملة .

ومن جهة اخرى ، سيصوت وفد بلدي لصالح مشروع القرار جيم ، المتمثل ببرنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، مع انه يذكر بالملاحظات التي ابدت اثناء دراسة الاثار المالية . كما سيصوت وفد بلدي ايضا لصالح مشروع القرار هاء المتمثل بمندوق الأمم المتحدة لناميبيا .

ان بلدي يشاطر شعب ناميبيا ودول خط المواجهة مشاعر الإحباط الناجمة عن مناورات حكومة جنوب افريقيا الرامية إلى تأخير تسوية مشكلة ناميبيا ، وأشار تلك المناورات : وهي استمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا .

إن بلجيكا تؤمن ايمانا راسخا بأن مسألة ناميبيا ينبغي أن تسوى في أقرب وقت ممكن على أساس قراري مجلس الامن ٢٨٥ (١٩٧٦) ، و ٤٢٥ (١٩٧٨) . واننا مقتنعون بأن تسوية هذه المسألة المتصلة بتمغية الاستعمار ستؤدي إلى تطورات ايجابية لصالح المنطقة بأسرها . ولهذا السبب فإننا نعتبر المهمة الجديدة التي عهد بها مجلس الامن إلى الامين العام ذات أهمية كبيرة في الجهود الرامية إلى تأمين تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا بسرعة .

السيد نتاخوانا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : متمسوت

بوتسوانا لصالح جميع مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة A/42/24 (الجزء الثالث) و Corr.1 ، إلا أننا نود أن نذكر أننا عاجزون عن تنفيذ الفقرات التي تدعو إلى فرض جزاءات اقتصادية على نظام بريتوريا .

السيد دي بيرالتا (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تتابع
 غواتيمالا عن كذب المناقشات التي تدور عاما بعد عام بشأن مسألة ناميبيا . وفي هذه
 المناسبة ، نشعر نحن أبناء غواتيمالا ، لاننا نعيش في ظل حكومة ديمقراطية ، بحزن
 شديد لان شعوبا اخرى لا تتمتع بنفس النوع من الحكم . إننا نشعر بأسف شديد لان جنوب
 افريقيا لا تمثل لقراري مجلس الامن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ولا لقرار الجمعية
 العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، الذي يشتمل على إعلان
 منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) ،
 المؤرخ في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ ، الذي اتفق فيه على إنهاء انتداب جنوب افريقيا
 على ناميبيا .

إن بلدي لا يستطيع أن يتجاهل أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العشرين
 لإنشاء الجمعية العامة لمجلس الامم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية المسؤولة
 عن إدارة الاقليم . لذلك ، فإننا نعرب عن قلقنا لان جنوب افريقيا تجاهلت قرارات
 مجلس الامن طيلة هذا الوقت . إننا نعرب عن تضامننا مع شعب ناميبيا لاننا نشعر اليوم
 أكثر من أي وقت مضى بأن من المهم أن يقدم المجتمع الدولي بأسره تأييده للمناطق
 التي تترجح مثل ناميبيا تحت نير الاستعمار وتنكر عليها حقوقها الأساسية . إن هذا هو
 السبب الذي دفع غواتيمالا إلى الانضمام إلى البلدان التي رفضت الاعتراف بالاضطهاد
 السائد في ناميبيا .

إننا نؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة للاسراع في عملية
 ستؤدي إلى استقلال ناميبيا ، وسموت لصالح جميع مشاريع القرارات المقدمة للجمعية ،
 شريطة أن يكون مفهوما أن بلدي يعارض اللجوء إلى العمل المسلح ، لأنه يؤمن بأن جميع
 النزاعات ينبغي أن تسوى بصورة منطقية وسلمية .

وإننا نأمل أن تمثل جنوب افريقيا عما قريب لقرارات ومقررات الامم
 المتحدة ، وتمنح شعب ناميبيا الاستقلال ليتمكن من التمتع بجميع حقوقه .
 إن حكومة بلدي تعيد التأكيد على دعمها لشعب ناميبيا ، الذي يتعرض
 للمعاناة ، وتضامننا معه . كما أنها تحث المجتمع الدولي بأسره على مساعدته على
 تحقيق استقلاله .

السيد فيري (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان اعلن ان
 وفدنا يؤيد كل مشاريع القرارات المطروحة أمام الجمعية تمام التأييد . إننا نعتقد
 اعتقادا راسخا ان الوقت قد حان منذ امد بعيد لنفرغ من هذه المسألة حتى لا تكون
 ناميبيا موضع الاحاديث ، بل تشارك في الحديث عن قضايا مجدية أمام هذه الجمعية
 مشاركة تامة .

إلا أننا إذ نفعل ذلك نود ان نعلن من جديد موقفنا فيما يتعلق بجانبين .
 فنحن أولا غير مقتنعين بأن بعض التدابير تمثل دائما الحلول الوحيدة والصحيحة لبعض
 المسائل ، إلا أنه لم يكن من رأينا أبدا ان المواقف التي نتمسك بها هي وحدها
 المواقف المطلقة . ومن ثم فلئن كنا لا نعتقد أنه ينبغي ان نقف في سبيل الاخرين
 الذين يودون اللجوء الى الجزاءات كوسيلة لحل هذه المشكلة أو أي مشكلة أخرى ، فنحن
 انفسنا ، حيث أنه ليس في مقدورنا واقعيًا ان نشارك في تطبيق مثل هذه الاجراءات ،
 يجب ان نكون صرحاء وأن نقول لهذه الجمعية بأننا وجدنا أنه يتعين علينا ان نتحفظ
 بشأن هذه الجزاءات . فلدينا تحفظات على فقرات مختلفة من مشروع القرار الف ، مثل :
 الفقرة ٧٩ من المنطوق ؛ ولنا نفي التحفظات على الفقرتين الخامسة عشرة والسادسة
 عشرة من منطوق مشروع القرار ب . إننا نتفهم ضرورة قيام الجمعية بتوجيه هذه
 النداءات الى الدول الاعضاء في مثل هذه الظروف ونقدرها تماما ، بيد ان وفدنا يجد
 أنه ليس بومعه تأييدها لاننا لن نكون من الناحية الواقعية قادرين على الامتثال لذلك
 المطلوب .

وثانيا ، لقد كان رأينا دائما أنه لكي نلتزم جانب الفعالية والإنصاف
 فيما نفعل ، يجب ان يحترم بعضنا البعض وأن نسعى الى تحقيق الاتفاق بشأن قراراتنا .
 ومن ثم ، فإننا لا نجد أي نفع في إهانة أية دولة بالذات أو افرادها بالإدانة وغير
 ذلك من الاعمال المنفصلة ، بينما نحن نعرف جميعا في الحقيقة ان القضية تتعلق بأكثر
 من أولئك الذين أفردوا . وفي هذا الصدد اود فقط ان أضرب مثلا بالفقرة ٧٦ من
 مشروع القرار الف . وثمة أمثلة عديدة أخرى في مشاريع القرارات هذه كلها .

ويود وفد بلدي أن يؤكد من جديد أننا سنصوت لصالح مشاريع القرارات هذه ، إلا أننا سنتحفظ بشأن موقفنا كالمعتاد حول تلك الجوانب التي نجد أننا لا نستطيع الامتثال لها .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد استمعنا الى آخر متكلم

تعليلا للتصويت قبل التصويت .

وقبل الانتقال الى التصويت على مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة A/42/24 (Part III) و Corr.1 ، أود أن أسترعي انتباه الجمعية الى أحكام المادة الخاصة واو في المرفق الثالث للنظام الداخلي للجمعية العامة ، التي ستطبق كما حدث في الماضي عند التصويت على كل المقترحات تحت البند ٢٦ من جدول الأعمال المعنون "مسألة ناميبيا" في الدورة الحالية .

وبالتالي ، ينبغي توفر أغلبية الثلثين من الممثلين الحاضرين المشتركين في التصويت لاعتماد المقترحات المطروحة أمام الجمعية . وستبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات ألف الى هاء التي أوصى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا باعتمادها والواردة في الفصل الاول ، الفقرة ١ من الوثيقة A/42/24 (Part III) و Corr.1 .

وقد صدر تقرير اللجنة الخامسة بشأن الاثار المترتبة على مشاريع القرارات في الميزانية البرنامجية ، وذلك تحت الرمز A/42/716 .

وستبدأ الجمعية العامة الآن عملية التصويت . سأطرح الآن مشروع القرار ألف المعنون "الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للإقليم" للتصويت .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، مورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،

ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا
 (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ،
 فنلندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ،
 ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ،
 هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ،
 السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
 الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار الف باغلبية (١٣ صوتا مقابل لا شيء ، مع امتناع ٢٤ عضوا

عن التصويت (القرار ١٤/٤٢ الف) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : ساطح الآن مشروع القرار بـ

المعنون "تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨)" للتصويت .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
 الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،
 بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني ،
 دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ،
 بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ،
 الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ،
 الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ،

قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن
الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ،
مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ،
غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ،
غرينادا ، غواتيمالا غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،
هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية -
الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ،
لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ،
ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ،
ماليزيا ، ملديف ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،
منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ،
نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،
بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان
كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ،
ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،
السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ،
الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،
الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد
وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية
الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ،
 فنلندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ،
 ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ،
 هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ،
 السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
 الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار بـ باء بأغلبية ١٣ صوتا مقابل لا شيء ، مع امتناع ٢٤ عضوا

عن التصويت (القرار ١٤/٤٢ بـ) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : ساطح الآن مشروع القرار جيم

المعنون "برنامج عمل الأمم المتحدة لناميبيا" للتصويت .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
 الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،
 بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،
 بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا
 فاسو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية
 السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا
 الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،
 الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ،
 تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
 الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ،
 مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ،
 فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية
 الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ،

غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ،
 الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ،
 ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ،
 كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ،
 لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،
 لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالطة ،
 موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ،
 نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا
 الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ،
 رومانيا ، رواندا ، سان كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان
 فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة
 العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،
 جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ،
 سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،
 تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ،
 أوكرانيا (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : كندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، هولندا ،
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
 الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار جيم بأغلبية ١٤٩ صوتا ، مقابل لا شيء ، مع امتناع ٦

أعضاء عن التصويت (القرار ١٤/٤٢ جيم) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : ننتقل بعد ذلك الى مشروع القرار دال المعنون "نشر المعلومات وتعبئة الرأي العام الدولي تأييدا لاستقلال ناميبيا الغوري".

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،

بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان
كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ،
ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،
السفال ، شيل ، سيراليون ، منغافورة ، جزر سليمان ،
الصومال ، صري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،
الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد
وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية
الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ،
المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، ايسلندا ،
ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ،
نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار دال بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل لا شيء ، مع امتناع ٢٢ عضوا

عن التصويت (القرار ١٤/٤٢ دال) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : ننتقل الى مشروع القرار هاء

المعنون "صندوق الأمم المتحدة لناميبيا" .

وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينافاسو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبتان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ،

المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،
 سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ،
 السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية
 السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
 تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ،
 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية
 المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ،
 فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ،
 زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : كندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) المملكة
 المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات
 المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار هاء بأغلبية ١٤٩ صوتا مقابل لا شيء ، مع امتناع ٥ أعضاء

عن التصويت (القرار ١٤/٤٢ هاء*) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في تعليق تصويتهم بعد التصويت .

السيد بيرتث (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يشارك وفدي الذين تكلموا في هذه المناقشة رأيهم في ضرورة أن تصل ناميبيا في أقرب
 وقت ممكن الى الاستقلال المعترف به دوليا . وبوصفنا أحد واضعي خطة الأمم المتحدة
 للتسوية ، فإننا نظل ملتزمين بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولكي
 نحافظ على موقفنا غير المتحيز فيما يتعلق بخطة التسوية ، فإن المملكة المتحدة قد

* بعد ذلك أبلغ وقد كيننا الامانة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

درجت على الامتناع عن اتخاذ موقف بشأن فحوى مشاريع القرارات المتعلقة بناميبيا والمطروحة على الجمعية العامة ، مما جعلنا نمتنع عن التصويت على جميع مشاريع القرارات الخمسة المعروضة على الجمعية العامة اليوم* .

رغم تشككنا العميق إزاء فقرات كثيرة من مشاريع القرارات ، إلا أننا نشعر بالارتياح لأن لفتها أقل تعسفا وتطرفا مما كانت عليه في السنوات الاخيرة . إن اختصاص أطراف بعينها بسباب لا مبرر له لا يسفر إلا عن النيل من الامم المتحدة ومن مكانتها الدولية . ونحن نأسف لاستمرار وجود أمثلة قليلة على هذا السباب .

ولا يزال يساورنا قلق إزاء استمرار الإصراف في بعض أنشطة مجلس ناميبيا ، ورغم أن التقديرات الموضوعة على أساس مشروع برنامج ١٩٨٨ أقل بعض الشيء من تلك التي احتواها جزء الميزانية البرنامجية لعام ١٩٨٨ ، إلا أن الاعتماد المتعلق بأنشطة المجلس العادية قد زاد . ومن المقترح أيضا أن يخص حوالي ١٧٠ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف الدعوى القضائية التي رفعها المجلس في هولندا . ونحن نشك كثيرا في جدوى أو حكمة الانفاق على تلك الدعوى التي نراها غير ملائمة وغير صائبة . ونسرى أن المجلس جدير بأن يستفيد من اجراء استعراض دقيق لهيئة موظفيه وأنشطته . ونحن نتطلع الى أن نرى في السنة القادمة نتائج الاستعراض الراهن الذي أمر به الأمين العام . أخيرا ، أود القول إن بعض العناصر الجديدة في القرار ١٤/٤٢ بآء تبدو لنا غير واقعية . إن آراء الحكومة البريطانية بشأن فعالية ، أو عدم فعالية ، الجزاءات الالزامية معروفة جيدا ولا تحتاج لتكرار ، كما أننا أوضحنا أيضا أننا لا نقبل مفهوم الربط ، لكن حقائق الدافع تشير الى أن خطة التسوية لا يمكن تنفيذها إلا بمشاركة حكومة جنوب افريقيا . وتحديد موعد لبدء تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون موافقة سلطات جنوب افريقيا ينطوي على المخاطرة بالتقليل من هيبة مجلس الأمن .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مؤمن (جزر القمر) .

على ضوء هذا ، لا أملك سوى التأكيد بقوة على التزام الحكومة البريطانية بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وبتنفيذه في وقت مبكر . ونحن نتفهم ، بل ونشارك المجتمع الدولي فيما يشعر به من احباط إزاء التأخير غير المبرر في الوصول بناميبيا الى الاستقلال ، ولم نترك لدى حكومة جنوب افريقيا أي شك في آرائنا في هذه النقطة أو في الأهمية التي نوليها لتعاونها في تنفيذ خطة التسوية . ونحن نساند جميع الجهود ، ولا سيما جهود الأمين العام وممثله الشخصي التي ترمي بحق الى كفالة استقلال ناميبيا ، وسوف نواصل العمل بأنفسنا لتحقيق ذلك .

السيد اكيول (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انطلاقا من

التأييد الثابت الذي أعلنه للجهود المؤيدة لاستقلال ناميبيا ، صوت وفد بلدي تأييدا لجميع مشاريع القرارات التي أوصى بها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الجمعية العامة .

ورغم اتفاقنا مع منحها الرئيسي ، إلا أن وفد بلدي يأسف لان مشاريع القرارات عجزت عن الحصول على موافقة اجماعية بسبب عدد من العناصر الخلافية ، وان كنا على قناعة بأن القرارات التي فرغنا من اعتمادها سوف تسهم في حل هذه المشكلة ، شأنها شأن قرار مجلس الأمن (٦٠) (١٩٨٧) الصادر مؤخرا .

ويود وفد بلدي ، بصفة عامة ، أن يبدي تحفظات فيما يتعلق ببعض الاشارات التمييزية ، سواء تلك التي جاءت في القرارات أو في التقرير السنوي لمجلس الامم المتحدة لناميبيا . فتركيا تعارض من حيث المبدأ تعيين دول أو مجموعات من الدول طرفا ثالثا ، سواء بالتحديد أو بغير تحديد ، على أساس معايير جغرافية أو سياسية أو غيرها بغية توجيه النقد اليها أو إدانتها أو تحميلها المسؤولية الكاملة عن السياسات التي تنتهجها جنوب افريقيا .

ولدى وفد بلدي في هذا السياق تحفظات قوية فيما يتعلق بادراج الفقرة ٤٠ من القرار الاول ، نظرا لأن ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية قد أكد لمجلس الامم المتحدة في ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ انه ليس هناك تعاون فيما بين حكومة بلاده والحكومة المؤقتة المزعومة في ويندهوك . وقد أخذ وفد بلدي علما بالتأكيدات التي قدمها الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية التي ذكرناها توا .

السيد جاكوبوفيتس دي زيغيدا (هولندا) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية : ان وفد بلدي يؤيد تماما البيان المتعلق بالقرارات الذي ادلى به ممثل الدانمرك باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية . ومع ذلك ، يود وفد بلدي ان يقدم بعض الملاحظات الاضافية فيما يتعلق ببعض فقرات القرارات ، التي تشير على نحو مباشر أو غير مباشر الى بلدي .

بتاريخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، قرر مجلس الامم المتحدة لناميبيا ان يشرع في اتخاذ اجراءات قانونية ضد شركتين هولنديتين . و ضد دولة هولندا أيضا ، من أجل ان يوقف العمليات التي تعتبر انتهاكا لمرسوم المجلس رقم ١ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا وهذه الخطوة لم يسبق لها مثيل .

وان يختار المجلس ان يقدم دولة عضوا في الامم المتحدة الى القضاء ، فهذا قرار يعود الى المجلس نفسه . ومن غير الواضح لحكومتنا لماذا أفرد مجلس الامم المتحدة لناميبيا هولندا لاتخاذ اجراء قانوني ضدها . ولا نفهم لماذا لم تتح لهولندا الفرصة الملائمة لتوضيح موقفها في جلسة رسمية للمجلس قبل قرار هذا الاخير باللجوء الى القضاء .

ونظرا لمهمة المجلس في حماية الموارد الطبيعية لناميبيا في انتظار تحقيق استقلالها ، فقد كنا نتوقع من المجلس ان يركز على الحالات الواضحة والحقيقية لنهب ثروات ناميبيا واستنزافها . ان أنشطة الشركات الهولندية التي قدمت الى القضاء من قبل المجلس لا تقع في إطار هذه الفئة بأي حال من الأحوال . وبالتالي فليس هناك ما يبرر اتخاذ اجراءات قانونية ضد دولة هولندا . وأود أن استرعي الانتباه في هذا السياق ، الى رسالتنا المؤرخة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٧ الموجهة الى الأمين العام للأمم المتحدة ، والتي عمت كوشيقة رقم A/42/414 بين الدول الاعضاء في الجمعية العامة ، والتي توضح موقف حكومتي فيما يتعلق بادعاءات المجلس كما وردت في مذكرة الاستدعاء أمام المحكمة .

أما المسألة الجديرة ، في رأينا ، باهتمام المجلس ، فهي تدهور الأرصدة السمكية في المياه الواقعة أمام شواطئ ناميبيا . وقد ركزت التقارير الموثقة التي أعدتها منظمة الاغذية والزراعة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي على الاستنزاف الهائل لهذه الأرصدة بواسطة بعض الدول . فلماذا قصر مجلس ناميبيا حتى الآن في اتخاذ أي اجراء حاسم لوضع حد لهذا الشكل من أشكال الاستغلال ؟

وعلاوة على الاعتبارات آنفة الذكر ، نعتقد اعتقادا قويا أن موقف حكومتي يستند الى حجج قانونية مقنعة ، وسنقدم هذه الحجج الى المحكمة . ونود أن نشدد على ان تصويتنا على مشاريع القرارات في الجمعية العامة ، سواء في الماضي أو في الحاضر ، لا يجوز تفسيره بأي حال على أنه دعم لادعاءات المجلس في القضية المعروضة على القضاء في هولندا . وعلى ضوء التطورات التي أشرت اليها آنفا ، فان وفد بلدي قد امتنع عن التصويت هذا العام على مشروع القرار الخاص ببرنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، مع استمرار امتناعنا عن التصويت على مشروع القرار ألف .

ان وفدي يشاطر الدول الافريقية وغيرها من الدول الاعضاء في المجتمع الدولي مشاعر الاحباط والمرارة حيال المأزق الذي طال والمتعلق بمستقبل ناميبيا . ويود وفد بلدي أن يكرر دعمه الكامل لكل المساعي ، بما فيها مساعي مجلس الأمم المتحدة

لناميبيا ، الرامية الى التعجيل بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) دونما شروط مسبقه أو التذرع بأي ذرائع .

وبالتالي فاننا نرحب بالقرار ٦٠١ (١٩٨٧) الذي اعتمد بصورة شبه اجماعية من جانب مجلس الامن منذ اسبوع . ونحن نأمل مخلصين أن ينجح الامين العام في مساعيه الرامية لتحقيق وقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ونؤكد من جديد استعدادنا للاشتراك في فريق الامم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية .

السيد زيبيوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد تفسير

التصويت الذي قدمه ممثل الدانمرك باسم الدول الاعضاء في المجموعة الاوروربية ، أود أن أقدم بعض التعليقات الاضافية .

لم يستطع وفد بلدي تأييد مشاريع القرارات التي اعتمدت توا نظرا لادراج عناصر معينة فيها ، نعتقد انها لا تعزز مسألة ناميبيا على نحو فعال . وعلى ذلك يجب ألا يفسر امتناعنا إزاء بعضها على أنه يعكس بأي حال أي تحفظ على مضمون هذه القرارات . وموقف اليونان من نظام الفصل العنصري البغيض والاحتلال غير المشروع لناميبيا موقف معروف تماما .

لقد قدمت مسألة ناميبيا بصورة مصطنعة على أنها مسألة معقدة . والواقع انها مسألة بسيطة . وكل عناصر حلها متوفرة بالفعل وواردة في العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن . ولو كانت هذه القرارات قد نفذت ، ولاسيما قرارات مجلس الامن ، لما وجدت الآن مشكلة ناميبيا . الا اننا نرى في حالة ناميبيا ، وفي غيرها من المشاكل الدولية ، ان القرارات الملزمة تتعرض للتجاهل والتجاوز ، وأن الالتزامات الرسمية بالامتثال لاحكام قرارات مجلس الامن لا تلقى الوفاء بها . ولذلك فأمامنا حالة من حالات الانتهاك الصارخ لسلطة الامم المتحدة بالامتناع عن تنفيذ قراراتها الملزمة . وقد أصبحت ناميبيا تمثل تحديا كبيرا يواجه الامم المتحدة .

وما يطالب به شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) هو بكل بساطة حقه في تقرير المصير والاستقلال عن الحكم الاستعماري لجنوب افريقيا ، التي تواصل احتلالها غير المشروع بقوة جيش مؤلف من نحو مائة الف رجل . ان استقلال ناميبيا قد حان حينه منذ وقت طويل ، ومن واجب المجتمع الدولي ان يمارس ضغطه على جنوب افريقيا حتى تنهي وجودها الاستعماري .

وكما أوضح وزير خارجية اليونان مؤخرا امام الجمعية العامة ، فان اليونان تدين بقوة استمرار الاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب جنوب افريقيا ، وترفض رفضا قاطعا أي ربط لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بأية مسائل خارجية ، كما ترفض كل تكتيكات التعويق التي تستخدم لهذا الغرض . ونحن نعتبر الاجراءات التي تتخذ من جانب واحد ، مثل انشاء الحكومة المؤقتة المزعومة في ناميبيا ، اجراءات باطلة . ويجب أن تحصل ناميبيا على استقلالها مع سلامة ووحدة اراضيها دونما أي تأخير .

السيد لينخ (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان موقف النمسا معروف تماما ، وهو أننا أيدنا باستمرار حق الشعب الناميبي في تقرير المصير ، باعتباره مسألة ذات أولوية قصوى . وبالتالي ، لا يزال بلدي ملتزما التزاما راسخا بالاستقلال الغوري لناميبيا . ولا يزال قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الاساس المرضي والمقبول دوليا حتى اليوم للتوصل الى تسوية سلمية لمسألة ناميبيا .

ونحن نعتقد بأنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لنتبع بدقة المسار الذي حدده ذلك القرار . وترفض النمسا الموقف المتشدد الذي تقفه حكومة جنوب افريقيا ، التي منعت حتى الآن تنفيذ خطة الأمم المتحدة . وترحب النمسا بقرار مجلس الامن ٦٠١ (١٩٨٧) الذي اتخذ مؤخرا ، وتحث جميع الأطراف المعنية على أن تتعاون تعاوننا تاما مع الأمين العام من أجل التنفيذ المبكر والشامل لذلك القرار .

وتؤيد النمسا بقوة المنحى الرئيسي للنصوص المقدمة الى الجمعية العامة في إطار هذا البند . ومع ذلك فإننا نأسف لأننا لم نستطع التصويت بالإيجاب على مشاريع القرارات جميعها ، نظرا لأنها تتضمن بعض الأحكام التي لا يمكن أن تؤيدها النمسا . فبوجه خاص نعتقد النمسا بأن تأييد النضال المسلح والمطالبة بالمساعدة العسكرية من الأمور التي تتناقض مع مبادئ الميثاق المرشدة وكذلك مع اقتناعنا الراسخ بأنسه لا ينبغي حسم الصراعات الا بالوسائل السلمية .

وعلاوة على ذلك ، ينبغي لنا أن نتحفظ بوجه عام في موقفنا فيما يتعلق بصياغات تصدر حكما مسبقا على مداوات مجلس الامن وقراراته . كما ان النمسا لا تستطيع ان تضم صوتها الى أصوات من يستفردون بلدانا معينة .

وأخيرا ، فان الاشارات الى دور المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) لا ينبغي أن تفهم باعتبارها حكما مسبقا على حق الشعب الناميبي في اختيار ممثله في ناميبيا الحرة من خلال انتخابات تجرى تحت اشراف الأمم المتحدة .

لهذه الأسباب التي ذكرتها ، امتنعت النمسا عن التصويت على مشاريع القرارات ألف ، وباء ، ودال . وقد صوتنا بالإيجاب على مشروع القرارين جيم وهاء ، وبذلك أكدنا مرة أخرى التزامنا بانتقال ناميبيا السلمي صوب الاستقلال على أساس قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الخمسة - ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج - معللا التصويت فيما يتعلق بمشاريع القرارات المتعلقة بمسألة ناميبيا . نحن نرى ان استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا يمثل تهديدا للسلم والامن الدوليين . ونعتبر إقامة ما يسمى بحكومة انتقالية في ناميبيا اجراء باطلا ولاغيا . ونرفض رفضا قاطعا أي اجراء انفرادي تتخذه جنوب افريقيا خارج اطار قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، باعتبار أن خطة الأمم المتحدة للتسوية هي الأساس الوحيد المقبول دوليا لتحقيق استقلال ناميبيا . فضلا عن ذلك ، ترفض بلدان الشمال ربط استقلال ناميبيا بمسائل خارجية لا صلة لها بالموضوع .

وينبغي للمجتمع الدولي ان يزيد ضغطه على جنوب افريقيا للاسراع بتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية . وعلى مجلس الامن أن ينظر في اتخاذ تدابير فعالة لبلوغ هذه الغاية ، بما في ذلك فرض الجزاءات الالزامية الشاملة .

ان دول الشمال توافق على المنحى الرئيسي للقرارات المتخذة توا . بيد أننا لم نستطع مع الأسف التصويت بالايجاب عليها جميعا . والسبب في ذلك ان قرارات هذا العام أيضا تتضمن عددا من العناصر التي تسبب لنا صعوبات من ناحية المبدأ . وسوف أعرض ملخصا عاما لهذه الصعوبات المعروفة جيدا .

أولا ، أننا لا نستطيع قبول صياغات تشير ضمنا الى تأييد الأمم المتحدة لاستخدام الكفاح المسلح أو الدعوة الى تقديم معونة مادية أو عسكرية لمثل هذا الكفاح . ان أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه المنظمة ، والمنصوص عليها في الميثاق ، هو النهوض بالحلول السلمية للمنازعات .

ثانيا ، أننا نستنكر الاستفراد الانتقائي وغير الملائم لبلدان أو مجموعات بعينها بوصفها مسؤولة عن السياسات التي تنتهجها جنوب افريقيا .

ثالثا ، يجب علينا بصورة عامة التحفظ في موقفنا فيما يتعلق بالصياغات التي لا تراعي أن مجلس الامن وحده هو الذي يستطيع اتخاذ القرارات الملزمة للدول الاعضاء .

رابعا ، اننا نشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي أن يسمح لجميع الاطراف التي تتمتع بالتأييد في ناميبيا بالاشتراك في العملية السياسية المؤدية الى استقلال ناميبيا وإقامة حكومة عن طريق انتخابات حرة وعادلة . وينبغي في رأينا اعتبار المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية أحد هذه الاطراف ، ومن الضروري اشراكها في أي حل لمسألة ناميبيا . الا انه لدينا تحفظات على الصياغات التي قد تضر بنتيجة العملية السياسية المذكورة أعلاه .

كما اننا نريد ان نؤكد بأنه ينبغي في ظل الازمة المالية الحالية أن تفحص بدقة كل أنشطة الأمم المتحدة ، بما في ذلك أنشطة مجلس ناميبيا ، ولذلك لضمان استخدام الموارد بصورة فعالة وسليمة .

وختاما ، أود أن أؤكد على أملنا المخلص في أن تتغير توصيات مجلس ناميبيا في المستقبل وفقا لما تقدم ، وبذلك يتسنى لنا أن نعرب عن تأييدنا المستمر للشعب الناميبى من خلال تصويتنا بالإيجاب على القرارات أيضا* .

السيد سيسترناس (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد صوت وفد

شيلي مؤيدا شتى مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة A/42/24 (الجزء الثالث) و Corr.1 بشأن مسألة ناميبيا ، أخذا في الاعتبار تأييد حكومة شيلي الذي لا يحدد لقضية تقرير المصير والاستقلال الكامل لناميبيا ، وكذلك للحقيقة الايجابية للغاية التي مؤداها أنه بذل جهد جاد لجعل شتى النصوص معتدلة في لهجتها .

ومع ذلك يتعين على وفد بلدي أن يعرب عن أسفه مرة أخرى ، كما فعل في محافل أخرى للأمم المتحدة ، لأن هذه النصوص لا تزال تتضمن بعض التعبيرات والاحكام التي لا نعتبرها ملائمة ، والتي لا تؤدي الا الى الإبقاء على أسلوب خطابي لا يفيد في مثل هذه القرارات . وهذا لا يساعد بطبيعة الحال القضية التي نلتزم جميعا بمبادئها وأهدافها للسببين التاليين :

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

أولا ، لا يوافق وفد شيلي على التأييد المعطى للكفاح المسلح في شتى أجزاء القرارات التي اتخذت توا . فالأمم المتحدة هي أساسا منظمة مكرسة لتحقيق مهمة نبيلة ، وهي حفظ السلم . لذلك لا نستطيع أن نؤيد في مثل هذه الوثائق الاعمال التي من قبيل الحرب .

ثانيا ، ينبغي للوكالات المتخصصة والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تحافظ على طابعها العالمي واستقلاليتها لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها ، خاصة تجاه الدول الاعضاء ، دون تدخل من جانبها . وبالتالي ، لا ينبغي للجمعية العامة أن تتدخل بأي حال في القرارات التي تتخذها وكالات وهيئات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفي الأنشطة التي تقوم بها هذه الوكالات والهيئات التي ينبغي أن تضع في اعتبارها فقط الاهداف التي أنشأتها من أجلها الدول الاعضاء ذاتها .

وفي رأي وفد بلدي انه ينبغي ان يقال نفس الشيء فيما يتعلق ببعض الاجهزة الموجودة في منظماتنا مثل مجلس الأمن عندما تشار اعتراضات على القرارات التي يتخذها اعضاؤها من خلال تصويتهم . ولئن كان بوسع المرء أن يتشكك في الآراء التي تطرحها البلدان في المناقشات ، فانه لا يمكنه التشكك في القرارات السياسية التي تظهر من خلال تصويتها .

ان العامل الاخير الذي نريد تأكيده والذي لا يقل أهمية عما سبقه هو اعتراضنا الرسمي - الذي عبرنا عنه فيما مضى - على وجود اشارات معينة الى بعض البلدان في هذه القرارات . ان هذا الاستفراد لبعض البلدان لا يؤدي الا الى ردود فعل معادية تسفر عن نتائج عكسية . فهي تعرقل بلوغ الهدف الذي نتوخاه ولا تخدم قضية ناميبيا في الوقت الذي تحتاج فيه هذه القضية الى كل تعاون وتأييد .

السيد ارمسترونغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن

مسألة ناميبيا هي بصراحة قضية من قضايا إنهاء الاستعمار وتقرير المصير . فما زالت حكومة جنوب افريقيا تحرم شعب ناميبيا من حقه في تقرير المصير ، وتحتل بلده احتلالا غير قانوني في تحدّ صريح لاحكام المحكمة العالمية وقرارات مجلس الامن والجمعية العامة . وقد سمت جنوب افريقيا الى إطالة احتلالها لناميبيا بوضع عقبات أمام التسوية التفاوضية التي بذل الامين العام وفريق الاتصال ومفوض ناميبيا ودول خط المواجهة ، جهودا مضنية لتحقيقها . وتواصل جنوب افريقيا استغلال الموارد الطبيعية لناميبيا ، وبغية تقوية قبضتها الاستعمارية على هذا البلد ، أقامت نظامها العميـل في ويندهوك متحدية بذلك الأمم المتحدة ورغبات شعب ناميبيا .

إن نيوزيلندا تشجب احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا . وتعرب عن امتيائها من تعنتها في مواجهة النداءات الدولية من أجل التوصل الى تسوية سلمية تمكن شعب ناميبيا من اختيار حكومته وتقرير مصيره وفقا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة ، وخاصة القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد أكد المجتمع الدولي ايما انه بالدور الهام الذي تظطلع به الأمم المتحدة لتسهيل التوصل الى تسوية لمسألة ناميبيا باعتماد قرار مجلس الامن ٦٠١ (١٩٨٧) فسي الاسبوع الماضي ونحن نتمنى أن ينجح الامين العام في مهمته الصعبة وهي التفاوض على وقف اطلاق النار وبذلك يمهد السبيل للتوصل الى حل عادل ودائم .

ونحن في الجمعية العامة لنا أيضا دور ينبغي أن نقوم به . ونظرا لآرائنا بشأن القضايا الأساسية ، كانت نيوزيلندا تود تأييد جميع القرارات المطروحة على الجمعية اليوم . لقد نالت هذه القرارات تأييدا قاطعا فيما تضمنته من اعادة تأكيد حقوق شعب ناميبيا وضرورة أن تحترم جنوب افريقيا رغبات المجتمع الدولي التي أعرب عنها بوضوح . بيد أن مشاريع القرارات الثلاثة تحتوي على عناصر لا تقبلها نيوزيلندا . في الدورات السابقة ، أعلننا عن موقفنا إزاء مسائل مثل تأييد الكفاح المسلح في قرارات الجمعية العامة . كذلك أوضحنا أننا نعتبر من غير المجدي أفراد بعض

البلدان أو المجموعات بالنقد . وفي ضوء ذلك ، ينبغي أن ينظر الى امتناعنا عن التصويت على القرارات الثلاثة المتعلقة بالحالة في ناميبيا وبتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ونشر المعلومات . وبالرغم من تحفظاتنا فيما يتعلق بالطابع العملي لبعض جوانب قرار برنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، أيدنا هذا القرار بالإضافة الى قرار صندوق الأمم المتحدة لناميبيا .

السيد بوتس (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن استمرار

عضوية استراليا في مجلس ناميبيا التي نقدرها ، يضع على عاتق وفد بلادي التزاما خاصا إزاء حق ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال . وقد أوضحنا بجلاء موقفنا الوطني في البيان الذي أدلينا به في المناقشة العامة صباح اليوم . وقد أكد هذا البيان التزامنا المستمر بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) باعتباره الخطة الوحيدة المقبولة عالميا لاستقلال ناميبيا . وبالنظر الى هذا التأييد العالمي لخطة الأمم المتحدة ، فإن ما يشير الإحباط أن لا تحظى القرارات التي تنظر فيها الجمعية العامة عاما بعد عام بشأن هذا البند ، بالتأييد العام . وقد صوت وفد بلادي لصالح القرارات جيم ودال وهاء . فالقرار جيم يعكس استمرار الجهود التي يبذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لإظهار القيود المالية التي يعاني منها دون أن يؤثر ذلك كثيرا على تنفيذ برنامجه . وبصورة عامة ، ما زالت نفقات المجلس تنخفض من حيث قيمتها الحقيقية . ومع ذلك ، نود أن نسجل أن هناك عددا من البنود في برنامجه ما زالت تشير قلقنا ، مثل ارتفاع الانفاق أكثر مما ينبغي على خدمة المؤتمرات .

وفيما يتعلق بالقرارين ألف وباء ، لم يستطع وفد بلادي للأصغ تأييدهما بالكامل . فهما يتضمنان عبارات مبالغ فيها أكثر مما ينبغي ، في رأينا ، بسلب ومثيرة للجدل ، وموجهة ضد دول بعينها وان لم ترد اسماؤها مباشرة فيها . ومع ذلك ، يود وفد بلادي أن يرحب بقرار المجلس ألا يضمن قراراته أي اشارات مباشرة لاسماء دول معينة ، ويرى أن هذا اتجاه مشجع . وهناك بطبيعة الحال استثناء من هذا جدير بالذكر ، يرد في الفقرة ٤٠ من منطوق القرار ألف . ويود وفد بلادي أن يعرب عن تحفظاته بشأن هذه الفقرة بصفة خاصة .

وانتهز هذه الفرصة أيضا لكي أعرب مرة أخرى عن تخوف وفد بلادي من تأييد الجمعية العامة لشرعية الكفاح المسلح وللمركز الذي خولته للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) باعتبارها الممثل الوحيد والاصيل لشعب ناميبيا . إن أسباب تحفظنا بشأن هاتين النقطتين معروفة تماما .

ولدى اعتماد قرار مجلس الأمن ٦٠١ (١٩٨٧) منذ أسبوع بالضبط ، أظهر المجلس ما يقرب من الاجماع في مسألة ناميبيا . ويأمل وفد بلادي أن تُظهر الجمعية العامة في العام المقبل وحدة الهدف ذاتها ، لكي تعجل بذلك من تحقيق الاستقلال لناميبيا .

السيد بورغ أوليفيه (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

صوتت مالطة لصالح جميع القرارات المتعلقة بمسألة ناميبيا التي اعتمدها الجمعية العامة الان لاننا نلتزم التزاما راسخا بتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وبينما نؤيد بقوة الفحوى الاساسية للقرارات التي تم اعتمادها ، لا ينبغي تفسير تصويتنا الايجابي على أنه تأييد بدون تحفظ لكل الاحكام الواردة في نصوصها . فنحن ندرك ونشارك في مشاعر خيبة الامل والإحباط العميقة لشعب ناميبيا إزاء التأجيلات والتسويفات التي لا نهاية لها والتي حالت حتى الان دون تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

وما زالت حكومة مالطة ترى أن أفضل طريقة لتحقيق أهداف الامم المتحدة في ناميبيا هي إجراء مفاوضات صادقة وحوار بناء . ومن ثم ، لا يسعنا أن نؤيد صيغاً كالتى وردت في القرار ألف وتفتح الباب لإمكانية اللجوء الى الكفاح المسلح ، بما يتنافى مع المبادئ الاساسية الواردة في ميثاق الامم المتحدة التي تشجع تسوية النزاعات بالوسائل السلمية .

وأخيرا ، يأسف وفد بلادي لإفراد عدد من البلدان على نحو انتقائي لتوجيه النقد لها في القرارات المذكورة .

السيد سفوبودا (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما هو معروف

تماما في هذا المحفل ، جاء امتناع كندا عن التصويت على القرارات المتعلقة بمسألة ناميبيا نتيجة لإجراءات فريق الاتصال دون سواها . وقد اخترنا مرة أخرى أن نلتزم بالممارسة التي يتبعها هذا الفريق بعدم الدخول في جوهر المناقشات المتعلقة بمسألة ناميبيا في الجمعية العامة . ومع ذلك ، ينبغي ألا يُفسر امتناعنا عن التصويت على أنه يدل بأي حال على الطريقة التي كنا سنصوت بها لو لم نكن عضوا في فريق الاتصال . والواقع أن موقفنا بشأن عدد من المسائل التي أثيرت في القرارات التي تم التصويت عليها اليوم ، معروف تماما أيضا .

وبينما نعرب عن تحفظاتنا في بعض المجالات ، هناك أشياء كثيرة في هذه القرارات يمكن أن توافق عليها كندا . فكما لاحظنا في الأسبوع الماضي في مجلس الأمن ، نحن نؤيد تماما اتباع أسرع حل ممكن للمسألة الناميبية ، وهو الاستقلال الفوري لناميبيا بمقتضى أحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وإذ نضع في الحسبان البرنامج المكثف للأنشطة المكرمة لمسألة ناميبيا خلال عام مضى أو ما يقرب من ذلك ولا سيما في ضوء القيود المالية التي تواجهها هذه المنظمة ، فقد أسمعنا أن نلاحظ أن الطلبات من أجل تخصيص اعتمادات الميزانية اللازمة لبرنامج العمل المقبل لمجلس ناميبيا كانت أكثر تواضعا عما كانت عليه في الماضي القريب . ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه الرامي الى استخدام الموارد المحدودة بصورة أكثر فعالية .

ونحن نؤيد أيضا الاقتراح الذي قدمته النرويج أثناء هذه المناقشة بأن ينظر في اتباع نهج مختلف لصياغة قراراته أن يتوخى صياغة نصوص أكثر بساطة وإيجازا ، توضح التأييد الواسع لقضية ناميبيا والتزام الدول بزيادة جهودها لتحقيق الاستقلال لناميبيا في وقت مبكر .

إن تعنت جنوب افريقيا في مسألة ناميبيا ، واقامة ما يسمى بالحكومة المؤقتة ، ووضع شروط لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، تشكل جميعها تحديا صريحا للمبادئ التي قامت عليها هذه المنظمة . وقد خصمت منظماتنا عن حق مكانا بارزا لمناقشة مسائل جنوب افريقيا وناميبيا والفصل العنصري .

لقد أسمعنا التوصل الى ما يشبه الاجماع فيما يتعلق بناميبيا في الاسبوع الماضي ، عندما اعتمد مجلس الأمن قراره ٦٠١ (١٩٨٧) . ويجب أن نشير بالطبع الى أن هذه المواضيع قد بقيت مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة بطريقة أو بأخرى لعدة عقود . ومن ثم فإن التحرك المتساقل في منح شعوب جنوب افريقيا وناميبيا حقوقها أمر غير مقبول على نحو متزايد . ويجب أن نتضامن جميعا في العمل على إيجاد تسوية سريعة لمسألة ناميبيا . وقد انضمت كندا الى الآخرين في اتخاذ التدابير لتأكيد تصميمنا على إجراء تغيير إيجابي وسلمي في جنوب افريقيا ، وسنواصل القيام بهذا العمل . ولا يجوز التوقف في فرض هذا الضغط ، إذ أن التخلص من الفصل العنصري في جنوب افريقيا وقيام ناميبيا حرة مستقلة هدفان نشترك جميعا في السعي إليهما .

السيد مويكتسي (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد قام

وفدي بالتصويت لصالح مشاريع القرارات الخمسة التي اعتمدها الجمعية العامة توا لان ليسوتو ملتزمة بقضية استقلال ناميبيا . بيد أننا نود أن نؤكد من جديد قلق ليسوتو بشأن فرض عقوبات اقتصادية الزامية وشاملة ، وذلك لأسباب شرحناها في مناسبات سابقة في هذه الجمعية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل زامبيا

بوصفه رئيسا لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

السيد زوزي (زامبيا) (رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا) (ترجمة

شفوية عن الانكليزية) : أود أن أنتهز هذه الفرصة ، نيابة عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وهو السلطة الشرعية المسؤولة عن إدارة ناميبيا الى حين استقلالها ، لاشكر جميع الوفود التي أيدت مشروع القرار بشأن ناميبيا . وقد أكد تصويت هذه الوفود الايجابي الاولوية العليا التي تواصل الأمم المتحدة إيلاءها لمسألة ناميبيا وللمهمة العاجلة والملحة التي تتمثل في تحقيق استقلال ناميبيا .

إن اعتماد القرارات يعطي مجلس الأمم المتحدة لناميبيا دفعة جديدة تساعد في الاضطلاع بأنشطته المتنوعة لدعم قضية ناميبيا بعزم وتصميم . وسيواصل المجلس تكريس

أقصى طاقاته وشعوره بالالتزام للاضطلاع بالمسؤوليات التي أسندتها إليه الجمعية ، الى أن تصبح ناميبيا مستقلة وفقا لخطة الأمم المتحدة التي أيدتها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وكما تعرف الجمعية جيدا ، فإنه بالنظر الى مشاكل الميزانية التي تواجهها الأمم المتحدة ، واستجابة بصفة خاصة لنداء الأمين العام بشأن ضرورة تخفيض النفقات ، واصل المجلس منذ عام ١٩٨٦ اتخاذ الخطوات الحذرة والعملية في ذلك الاتجاه ، دون إعاقة التنفيذ الفعال لولاية المجلس بأي حال . ويود المجلس في هذا الصدد أن يشير مع التقدير الى البيان الذي أدلى به الأمين العام والى تقارير اللجنة الخامسة واللجنة المعنية بالمؤتمرات واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية ومسائل الميزانية بشأن برنامج عمل المجلس لعام ١٩٨٨ والآثار المالية المترتبة عليه . وتخلص تقارير اللجنة الخامسة وبيان الأمين العام الى أنه لن تُطلب لتغطية برنامج أنشطة المجلس لعام ١٩٨٨ أية اعتمادات اضافية أكثر من تلك التي طُلبت من قبل بمقتضى الغرور ذات الصلة للميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٩/١٩٨٨ .

ومرة أخرى ، أود أن أشكر جميع الوفود للتأييد الذي قدمته للقرارات المعنية بمسألة ناميبيا . ويأمل المجلس أن يواصل المجتمع الدولي الضغط بقوة لتحقيق الاستقلال الغوري وغير المشروط لناميبيا . وأن الجهود النشطة والمتسقة التي تبذلها تلك الوفود لتنفيذ الاحكام ذات الصلة للقرارات المعنية بناميبيا والتي اعتمدها الجمعية العامة اليوم سوف تساعد على بلوغ تلك الغاية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وفقا لقرار الجمعية العامة

١٥٢/٢١ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، أعطي الكلمة لمراقب المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

السيد غورييراب (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية

(سوابو)) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على الرغم من أن وفودا كثيرة تحدثت في مجلس الأمن في تاريخ قريب لا يتجاوز الاسبوع الماضي بشأن نفس مسألة ناميبيا ، إلا أنه

يسعدنا أن نلاحظ أن عدد الممثلين الذين طلبوا الكلمة في الحوار الذي اختتمت توا لم يقل عن ٩٤ ممثلاً . وقد أكد كل من أصدقائنا والمدافعين بالاعتذاريات عن الفصل العنصري على السواء الضرورة العاجلة والملحة لاستقلال ناميبيا استقلالاً فورياً وغير مشروط . وقد كان أصدقائنا صادقين بطبيعة الحال ، أما الآخرون فقد قالوا بالسنتهم وحدها . غير أنهم جميعاً دون استثناء كرروا تأييدهم لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) بوصفه الأساس الوحيد المقبول دولياً للتسوية السلمية للمشكلة الناميبية .

وقد لقيت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ثناء متحمساً لقيادتها نضال الشعب الناميبى بعزم من أجل حصوله على حريته ولتمكينه من تقرير مصيره واستقلاله وأيضاً لاستعدادها لتوقيع واحترام وقف إطلاق النار ، ولأنها أعربت عن استعدادها للتعاون مع الأمين العام وممثلته الخاص من أجل تأمين استقلال ناميبيا المبكر ، التي عانت أجيالها المتعاقبة ومازالت تعاني من أهوال الاستعمار والاشريعة والعنصرية والاستغلال . وفي الوقت نفسه ، أدين بشدة البوير العنصريون في برييتوريا وحلفاؤهم الذين يشاركون في مواصلة رفض تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، وبدلاً من ذلك يضعون المعوقات المتمثلة في الربط ، وجرى تحميلهم المسؤولية المباشرة عن العنف الذي لا نهاية له وسياسات التسوية التي يضطر شعبنا في ناميبيا أن يتحملها .

وقد أسعدنا الإعراب المتكرر عن التضامن ، والتعهدات المتجددة بزيادة ومواصلة المساعدة لتمكيننا من استمرار النضال الذي سيكتب له النصر في النهاية . ومن الأمور التي تهمننا بصفة خاصة الاهتمام الكبير الذي وجه إلى قرار مجلس الأمن ٦٠١ (١٩٨٧) في المناقشة ، والذي تبين من خلال التأييد المرحب بهذا القرار ، الذي اعتمد في الأسبوع الماضي ، والذي يسعى إلى بدء تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ليتسنى إجراء انتخابات حرة وعادلة تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة في ناميبيا .

ان موقفنا في هذا الصدد معروف . فنحن على استعداد للتوقيع على اتفاق لوقف اطلاق النار والالتزام به . ويجب على برييتوريا الآن أن تبدي نفس الالتزام . أما اصداؤها الذين يطالبون دوما - من قبيل النفاق - بتحاشي العنف ، فيجب عليهم - إن كانوا يريدون من الغير تصديقهم - أن يقنعوا حليفهم العنصرية بقبول وقف اطلاق النار دون مزيد من الابطاء أو المماثلة . فليدينوا أولا وجود برييتوريا العسكري الهائل الحجم في بلدنا وليشجبوا عنفها ضد شعبنا .

وقد أظهر موقفنا ومواقف مؤيدينا هنا مدى سعة صدرنا ومرونتنا . وهذا الموقف التقدمي هو الذي أدى الى اعتماد قرار مجلس الأمن (٦٠١) (١٩٨٧) في الاسبوع الماضي والسى إعادة صياغة لغة مشاريع القرارات التي تم البت فيها هنا هذا المساء .

ولكن ، ما سمعته ، للأسف ، من بعض الوفود الغربية التي تراءى لها ان تعلق تصويتها يدعو الى الاستنكار . فقد بقيت مواقف تلك الوفود على حالها الى حد بعيد ، على الرغم من اعترافها بأن مقدمي مشاريع القرارات اتخذوا موقفا توفيقيا ، كما يتجلى ذلك في تلك النصوص . فما الذي يسعون اليه حقا ؟ الاستسلام !

ومن أمثلة ذلك تركيز وفد الولايات المتحدة بشكل غير عادي على أنغولا . إن المناقشة التي جرت الاسبوع الماضي في مجلس الأمن والمناقشة التي اختتمت لتوها هنا لم تكونا بشأن أنغولا بل ناميبيا . كما أن مشاريع القرارات التي تم البت فيها للتو تتناول الحالة في ناميبيا . وفيما يتعلق بها ، وليس في انغولا ، ومحاولة الالهاء المتمثلة في الربط وغيرها من محاولات التحريف لن يمكنها ، وان تكررت كثيرا هنا وفي المحافل الأخرى ، أن تغير من حقيقة ما ينحو اليه مرتكبوها من إعاقه وتعتميم فيما يتصل بعملية استقلال ناميبيا . وأنغولا هي دولة ذات سيادة تدافع عن نفسها ضد العدوان العنصري والامبريالي والرجعي ؛ أما ناميبيا فهي مستعمرة تناضل في سبيل التحرر .

ولا يسع المرء إلا أن يتساءل عما اذا كان بعض تلك الوفود قد كلف نفسه حقا عناء قراءة مشاريع القرارات ، أم انهم يسحبون من الأدراج بيانات قديمة يتلوننها عاما بعد عام

ومتى خرجت بريتوريا من ناميبيا - بلا رجعة - وأنهى حلفاؤها سياساتهم التدميرية ، سينتفي كل داع للكلام عن الأنشطة باهظة الكلفة التي يضطلع بها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ومفوضه ، وعن الكفاح المسلح ، أو عن وضع سوابو بوصفها الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الناميبي ، أو عن ادخال عناصر جديدة في مشاريع القرارات التي لا بد بالضرورة أن تتناول العناصر الجديدة في ناميبيا وما يتصل بها . وبقدر ما يعجل العنصريون وهذه الدول الناهضة بالكف عن محاولات التعويق وترديد هذه الأكاذيب سنكف نحن عن فضح حقيقتهم .

ونحن نتوجه بخالص الشكر للوفود التي قدمت مشاريع القرارات ولكل الوفود التي أيدت مشاريع القرارات هذه ، فدعمها المتواصل وتصويتها الايجابي يمد شعبنا بالتشجيع في كفاحه ويزيده ثقة لمواصلة هذا الكفاح . فهذا في الواقع هو الذي يفضي على كلمة "التضامن" مغزى عمليا .

ان بعض الوفود تحرص باستمرار على ايجاد سبب أو آخر لعدم التصويت لصالح مشاريع القرارات هذه ، حتى إذا جرى تعديلها .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : اعتذر لمقاطعة مراقب سوابو ، ولكنني يجب أن ألفت انتباهه الى أن الوقت المخصص له قد انتهى . وأرجو منه أن يختتم كلمته .

السيد غورييراب (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية) (سوابو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وحتى وان عدلت مشاريع القرارات الى حد تصبح معه عديمة القيمة ، فإنهم سينجحون في العثور على عيب ما في نسيج الورق المكتوبة عليه مشاريع القرارات .

وأخيرا ، أشكركم ، سيدي الرئيس ، على عمل حسن أدائه ، وأشكر السفير ريبند ومعاونيه لما أدوه لنا من خدمة مفيدة للغاية .

وطالما بقي بلدنا محتلا ، فإن حقنا وواجبنا هما أن نواصل الكفاح .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : يود عدد من الممثلين الكلام ممارسة لحق الرد .

هل لي أن أذكر الاعضاء انه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تحدد مدة الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للكلمة الاولى وخمس دقائق للكلمة الثانية وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد حسيني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :
يأسف وفد بلدي لان الممثل العراقي أقحم هذا الصباح قضايا دخيلة وساق ادعاءات لا أساس لها ضد بلدي ، الامر الذي لا يسهم إلا في تحويل اهتمام الجمعية العامة عن جرائم النظام الصهيوني ونظام الفصل العنصري وكذا عن التعاون بين هذين النظامين .
وأنا لا أنوي اتباع سبيله الخاطئ بل أود ، بدلا من ذلك ، أن اغتنم هذه الفرصة لأعلن أن جمهورية ايران الاسلامية ما برحت تؤيد الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . واننا ندين بقوة كل أشكال التعاون بين بعض البلدان ونظام بريتوريا العنصري ، وبخاصة الروابط والتحالفات الوثيقة والعضوية بين النظام الصهيوني العنصري الذي يحتل فلسطين ونظام الفصل العنصري ، والسبيل الوحيد لاحلال السلم والامن في الشرق الاوسط وجنوب افريقيا هو القضاء على هذين النظامين .

السيد دي فيغيريديو (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلبت الكلمة للتأكد من أن الوفود على علم بالحالة كما هي سائدة واقعيا في الجزء الخاص بنا من الجنوب الافريقي .
إن وجود القوات الاممية الكوبية في أنغولا هو قرار سيادي بين دولتين لهما استقلالهما وسيادتهما ، وهما أنغولا وكوبا .

ان الاتصالات بين الوفد الانغولي ووفد الولايات المتحدة ينبغي ألا - وأكرر ألا - تستبعد التنفيذ الغوري لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، فإن كافة العناصر والشروط متوافرة بالفعل من أجل تحقيق الاستقلال : فهناك خطة ، وبنية ، واتفاق إجماعي وفقا لما ورد في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . والعنصر الوحيد المتبقي هو إرادة نظام جنوب افريقيا العنصري وإرادة الولايات المتحدة للسماح بتنفيذ هذا القرار الالزامي .

السيد الربيعي (العراق) : ان وفد بلادي حاول أن يقدم في كلمته صباح هذا اليوم ان التصور العالمي لجوهر مشكلة ناميبيا قد تركز في الصورة واضحة المعالم التي تشير بإدانة صريحة وكاملة لنظام الفصل العنصري في بريتوريا . وهذا هو جوهر الازمة في رأينا ، حيث أن الطبيعة العنصرية لنظام بريتوريا التي تفرض السياسة العدوانية الهادفة للتوسع والتي تتجسد في أساليب الحرب المستمرة ضد شعب ناميبيا وضد الدول المجاورة هي أولى الصفات التي تشترك فيها الانظمة العنصرية ، وبذلك تتضافر وتتعاون فيما بينها .

ولهذا نرى ان أعقد المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي هي المشاكل الثلاثة التالية : أولا ، مشكلة اغتصاب حقوق شعب فلسطين من قبل الصهيونية العنصرية التي ترفض بإصرار جميع الحلول التي قدمها المجتمع الدولي منذ عدة سنوات . وثانيا ، مشكلة احتلال ناميبيا من قبل نظام الفصل العنصري في بريتوريا التي ترفض بإصرار جميع الحلول التي قدمها المجتمع الدولي منذ سنوات عديدة ؛ وثالثا ، مشكلة استمرار العدوان الايراني على بلدي من قبل النظام العنصري في طهران الذي يرفض بإصرار أيضا جميع الحلول التي قدمها المجتمع الدولي منذ سنوات عديدة .

هذه الانظمة الثلاثة تشترك أيضا في كونها تعتبر الإرهاب وسيلة شرعية لتنفيذ مطالبها وتشترك في رفض تطبيق قرارات الامم المتحدة ومجلس الأمن التي تدعو الى إنهاء احتلال ناميبيا والى انتهاء الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية المحتلة ، والى إنهاء الحرب العراقية الايرانية .

وشمة حقيقة واضحة أرى أن من المفيد جدا الإشارة إليها ما دمنا نتحدث عن مشكلة ناميبيا . لا شك ان العديد من الوفود ، وبخاصة الافريقية ، تطمح وتسعى لحمل مجلس الأمن على استصدار قرار إلزامي يجبر جنوب افريقيا على إنهاء احتلالها لناميبيا وفق الفصل السابع من الميثاق ، أي على غرار قرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ، الخاص بالحرب العراقية الايرانية . وهنا تبرز المساعدة التي يقدمها نظام طهران الى حكام بريتوريا ، إذ أن رفض النظام الإيراني لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) والالتفاف عليه وقتله إنما يعني أيضا اتاحة الفرصة لنظام جنوب افريقيا للقيام بعمل مماثل إذا ما أصدر مجلس الأمن قرارا الزاميا على غرار قرار ٥٩٨ (١٩٨٧) .

ولا شك في ان هذه السابقة الخطيرة هي الخدمة التي يؤديها نظام طهران لنظام بريتوريا ، التي تشكل أحد معاول الهدم لهذه المنظمة وميثاقها ومبادئها الانسانية . ولا يحتاج المرء الى كثير من الذكاء لكي يشاهد الخيط الذي يربط بين التحالف الثلاثي ، ما بين الكيان الصهيوني العنصري في تل أبيب الذي يزود نظام طهران بالسلاح ، كما هو معروف في القضية التي سميت هنا فضيحة ايران - كونترا ، والطرف الثالث في هذه العملية نظام بريتوريا العنصري الذي يجد الدعم والعون من نظام تل أبيب العنصري أيضا .

السيد فلاكي (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ لحظات قليلة ، دعا ممثل ايران ، قلعة الحرية والديمقراطية الى إزالة دولتي . وان قيامه بذلك في هذه القاعة ليشي بما يملأ مجلدات عن طبيعة نظامه ؛ كما أن عدم توجيه أي لوم اليه في هذا المحفل على استخدامه لمثل هذه اللغة يشي أيضا بما يملأ مجلدات عن هذه الجمعية .

السيد حسيني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أتكلم ممارسة لحق الرد على بيانين لممثلين ، أحدهما يمثل العراق ، والآخر يمثل القاعدة الصهيونية للإرهاب .

أولا ، لقد حاول الممثل العراقي للأسف مرة أخرى ، أن يبعد انتباه الجمعية عن

القضية الاساسية ، وهي مسألة ناميبيا . وقد فقد مثل نظامه ، كل حي منطقي . انه كاذب ، وكان بإمكاننا ان نوقفه في كثير من النقاط . فمن المعروف جيدا لنا جميعا ان النظام العراقي هو الذي شن حربا شاملة عدوانية ضد بلدي في ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ . وتلك حقيقة قائمة ، ولكن ممثل العراق يقول انهم لم يقوموا بغزو أي بلد . وتلك أكذوبة .

ولست أريد أن أدخل في تفاصيل ذلك الموضوع أكثر من ذلك ، ولكنني أود أن أتناول إحدى الجرائم الفظيعة التي ارتكبتها النظام العراقي ضد البشر ، ألا وهي استخدام الاسلحة الكيميائية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعتذر لممثل ايران ، ولكن ممثل

العراق طلب الكلمة في نقطة نظام ، وأعطيه أيها .

السيد الربيعي (العراق) : أعتقد أننا نبحث هنا مسألة ناميبيا .
وكنت قد تحدثت عن التشابه ما بين الأنظمة العنصرية . ولا حاجة لممثل إيران بأن يذكر
كيف بدأت الحرب العراقية الإيرانية ، فهذا خارج نطاق المناقشة .
الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل جمهورية
إيران الاسلامية ليواصل بيانه .

السيد حسيني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :
قلت أن السيد المحترم كاذب مثل نظامه . إنه يقول إن المسألة مسألة ناميبيا ، ولكن
الوفد العراقي ذاته هو الذي تكلم هذا الصباح عن الحرب العراقية الإيرانية ؛ ولم
نطلب نحن ذلك . إنهم يفعلون ذلك ، إنهم يقومون بهذه المناورة .
وأود الآن أن أواصل قصة استعمال نظام العراق الإجرامي للأسلحة الكيميائية .
دعوني أصف لكم ما حدث لمدينة ساردهت التي يقطنها ١٢ ألفا من السكان . منذ
خمسة شهور ، هاجم العراقيون تلك المدينة بالأسلحة الكيميائية ، وأسفر هذا الهجوم
عن قتل — .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعتذر لممثل جمهورية إيران
الإسلامية ؛ ولكن ممثل العراق يطلب الكلمة لإشارة نقطة نظام .
السيد الربيعي (العراق) : سيدي الرئيس ، أرجو أن تطلب من ممثل نظام
طهران أن يتحدث عن ناميبيا . فلننا هنا لننتحدث عن كيف بدأت الحرب العراقية
الإيرانية، ولا عن تطوراتها ؛ لأن هذا يبعد الجمعية عن موضوع البحث وهو قضية ناميبيا.
الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل جمهورية
إيران الاسلامية ، وأرجوه أن يضع في اعتباره أن الوقت متأخر .

السيد حسيني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :
كما قلت ، ان النظام العراقي هو الذي بدأ ذلك ، تماما مثلما بدأ الحرب . لقد هاجم
العراقيون المدينة ، وكانوا قد هاجموها أول الامر بالقنابل التقليدية . وخرج الناس
الى الشوارع لإغاثة المصابين وفحص آثار القنابل . وفجأة ، وبينما كان الالف يجرون
في الشوارع حلقت الطائرات العراقية فوق الرؤوس وبدأت في قصف المدينة بالاسلحة

الكيميائية . وقد فعلوا ذلك بكل اتقان ، مما أسفر عن قتل وجرح ٦ آلاف . وبعد ذلك القصف الذي استخدمت فيه الأسلحة الكيميائية ، هاجم العراقيون المدينة مرة أخرى بالقنابل التقليدية . تلك هي الجريمة التي ارتكبها ذلك النظام الصفيق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل جزر القمر

الذي يريد إشارة نقطة نظامية .

السيد مؤمن (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعتقد أننا

هنا جميعا أناس مسؤولون . ولكني أرى ان المناقشة آخذة في التدهور . ولا أعتقد ان هذا النوع من النقاش يليق بهيئة موقرة كهذه . لذا أرجوكم ، سيدي الرئيس ، أن ترسوا شيئاً من النظام في هذه المناقشة التي أخذت تتدهور الى جدل مختلط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل العراق

لينهي بيانه في دقيقتين .

السيد الربيعي (العراق) : لقد طلبت الكلمة لأوضح ما وضعه توا ممثل

جزر القمر ؛ لأنه لو كان شعب ناميبيا يستمع إلينا لأغضبه دون شك أن يرى ممثل نظام طهران يقود الجمعية الى هذا الجدل المتدني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل جمهورية

إيران الاسلامية ، وأطلب إليه أن ينهي بيانه في ثلاث دقائق .

السيد حسيني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لن أرد على ما قاله ممثل العراق لأنني انتهيت من الرد عليه . وأود الآن أن أمارس حقي في الرد على ما ذكره ممثل قاعدة الإرهاب الصهيونية منذ لحظات ضد وفد بلدي .

ان اقتناع وفد بلد وكافة الشعوب المسلمة هو أن وجود قاعدة الإرهاب

الصهيونية غير شرعي على الإطلاق . لذا فإننا نريد استئصال هذا النظام السرطاني من

المنطقة حتى نتمكن من حل جميع مشاكل الشرق الاوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل اسرائيل

الذي يرغب في ممارسة حقه في الرد .

السيد فلاكي (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا أريد سوى أن أقول إن تبادل المجاملات بين ممثلي العراق وإيران كان درسا مفيدا الى أقصى حد لجميع المندوبين الحاضرين هنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : ممثل إيران يريد إشارة نقطة نظام ، وأعطيه الكلمة .

السيد حسيني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، هذا حقّي الثاني في الرد . الرد على الممثل الصهيوني . فلي الحق في أن أرد على ما قاله . وسأتوخى الإيجاز بطبيعة الحال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : لا بد أن أقول لك سيدي أنك مارست بالفعل حقك في الرد . ولا أملك ان أعطيك الكلمة إلا لإشارة نقطة نظامية . وأعطيك الكلمة على هذا الأساس .

السيد حسيني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن ما قلته كان ردا على ما قاله ممثل القاعدة الصهيونية ، ثم قام هو بالرد عليّ ، لذا يحق لي أن أرد عليه ، وذلك ممارسة لحقي في الرد للمرة الثانية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أقول لممثل جمهورية إيران الإسلامية انه مارس بالفعل حقه في الرد مرتين ، ولا يحق له بموجب النظام الداخلي أن يمارس هذا الحق مرة اخرى .

أعطي الكلمة لممثل ملاوي الذي يريد إشارة نقطة نظام .

السيد مانغوازو (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعتقد ان ممثل جزر القمر كان على صواب . فمن العسير علينا أن نفهم موقف الوفود التي تكلمت وتكلمت مرة اخرى عن مواضيع لا تمت بصلة الى مسألة ناميبيا ، وهي مسألة تهمة افريقيا كلها بل وتهمة سائر العالم أيضا ، ولا نستطيع أن نتحمل أن يتعرض موضوع بمثل هذه الأهمية لكل هذه البلبلة والخروج عن الموضوع . أرجوكم سيدي الرئيس أن تستخدموا سلطتكم لإيقاف هذا الامر .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : لدى اختتام دراستنا لمسألة

ناميبيا أود أن أبين أن المناقشة قد بينت بجلاء تصميم الجمعية العامة على أن تسري ناميبيا وقد غدت دولة حرة وان تزيل آخر معازل الاستعمار على الأرض . وقد أكدت البيانات التي أقيمت تصميم المجتمع الدولي على تنفيذ القرارات المتخذة من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن بغية إنشاء ناميبيا بوصفها بلدا حرا ومستقلا وغير منحاز . ويجب أن تحتل ناميبيا مكانها الصحيح وعلى قدم المساواة في المجتمع الدولي وسوف يتحقق ذلك بالفعل .

كما أوضحت المناقشة أن النضال الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة حركة تحريره الشرعية ، المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) هو جزء من النضال المرير والمثمر في النهاية الذي تخوضه الشعوب من أجل الاستقلال وتقرير المصير والسلم والتنمية . واعتقد أن هذه العملية قد تركت أثرا عميقا في تاريخ قرننا هذا . وفي هذا الصدد ، تكررت الإشارة في الآونة الأخيرة الى حدث امتاز بتأثيره الدائم على مجرى التاريخ . هذا الحدث هو ثورة تشرين الأول/أكتوبر التي حدثت في روسيا والتي سيحتفل بذكراها السنوية السبعين في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر . واعتقد ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد استرشد بهذا الحدث في دعوته التي توجه بها الى الامم المتحدة لان تعتمد أحد أهم إعلاناتها ألا وهو إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وتنص الفقرة الأولى من منطوق القرار ١٥١٤ (د - ١٥) على المبدأ التالي :

"ان اخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية ، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة ، ويعيق قضية السلم والتعاون العالميين . " (القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، الفقرة ١)

إن استمرار احتلال جنوب أفريقيا غير الشرعي لناميبيا يشكل انتهاكا صارخا لذلك الإعلان . كما أنه في الوقت ذاته يشكل تهديدا خطيرا ومتفاقما للسلم والأمن في المنطقة وفي العالم بأسره . ويجب أن ينظر في مجرى المناقشة التي اختتمناها توا

ونتاؤها باعتبارها ولاية من أجل اتخاذ إجراء متزامن وسريع وموحد . فالوقت لا يسمح بأي إبطاء ويجب أن تنال ناميبيا حريتها .

بذلك تختتم الجمعية العامة النظر في البند ٣٦ من جدول الأعمال .

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

(أ) التقرير الأول لمكتب الجمعية العامة (A/42/250)

(ب) تعديل (A/42/L.18)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : منتقل الجمعية العامة الى

النظر في الفقرة ٣٦ من التقرير الأول لمكتب الجمعية العامة (A/42/L.18) . وفي هذا الصدد ، أمام الجمعية العامة أيضا تعديل تقدم به وفد الكامبيرون وورد في الوثيقة A/42/L.18 .

وكما تذكر الوفود فقد قررت الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية عشرة في ٢٥ أيلول/سبتمبر أن تستمر المشاورات حول توصية مكتب الجمعية العامة فيما يتعلق بعنوان البند ١٤٠ من مشروع جدول الأعمال الوارد في الفقرة ٣٦ من التقرير الأول لمكتب الجمعية العامة وبإدراجه في جدول الأعمال .

ولقد أجريت مشاورات مكثفة وبمفصلة خاصة مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيس اللجنة المختصة لمنظمة الوحدة الأفريقية . وأود أن أشكر كل الأطراف المعنية بما في ذلك الممثل الدائم لمدغشقر بصفته رئيسا لدول المجموعة الأفريقية خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ، والممثلين الدائمين لغابون والكامبيرون وغيرها من الممثلين على تعاونهم . وأشعر بامتنان بالغ للتفهم والدعم اللذين تم ابدؤهما خلال محادثاتنا . وبطبيعة الحال ، جرت المشاورات في المقام الأول مع الأطراف المعنية . ومع ذلك لست في موقف يمكنني اليوم من أن أقدم للجمعية العامة أي اقتراح سوى توصية مكتب الجمعية العامة الواردة في الفقرة ٣٦ من الوثيقة A/42/250 لغرض المناقشة والبت فيها .

وكما يذكر الممثلون فقد أشير الى الاجراءات التي أدت الى تقديم التوصية من جانب مكتب الجمعية العامة في الفقرة ٢٤ من تقرير المكتب .

ووفقا للمادة ٢٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة :

"حين يكون المكتب قد أوصى بإدراج بند ما في جدول الاعمال ، تقصر المناقشة في أمر إدراجه على ثلاثة متكلمين مؤيدين وثلاثة معارضين . ولرئيس الجمعية العامة أن يحدد الوقت الذي يسمح به للمتكلمين بمقتضى هذه المادة ."

ومع ذلك ، وإذ أن أمام الجمعية العامة الوثيقة A/42/L.18 التي تتضمن تعديلا لتوصية المكتب فسيتم التصويت عليه أولا بمقتضى المادة ٩٠ من النظام الداخلي .

أدعو الآن ممثل الكامبيرون الذي يرغب في عرض هذا التعديل للتكلم .

السيد انغو (الكامبيرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشعر وفدي بأنه مضطر الى تفسير طبيعة التعديل المعروض على الجمعية العامة اليوم . لعلكم تذكرون يا سيادة الرئيس انكم قد طلبتم ان ينضم وفدي الى المشاورات وان يقدم تقريرا اليكم حول أفضل الطرق التي نعتبرها مؤاتية للتوصل الى توافق في الآراء .

هناك مشكلتان أساسيتان تواجههما الجمعية العامة فيما يتعلق بقبول توصيات المكتب . المشكلة الاولى تتعلق بصياغة البند المقترح من قبل تشاد الذي يتضمن عناصر لا تروق لبعض الوفود التي شعرت بعدم وجوب إصدار الحكم سلفا على الحالة باستخدام بعض الكلمات مثل "الاحتلال" و "العدوان" . ولقد قام وفدي بالتشاور مع وفود اخرى وان الصياغة المستخدمة في الوثيقة A/42/L.18 ما هي إلا بيان للحقائق وليست حكما مسبقا .

وأعتقد انه يتعين علينا القول أيضا أن المسألة الأخرى المطروحة على الجمعية العامة هي مسألة توقيت مناقشة هذا البند . ولقد حذر واحد من أعظم آبائنا الأفارقة ، القائد الزامبي المعروف السيد كينيث كاوندا بأنه لا ينبغي لنا أن نعمل أي شيء هنا من شأنه أن يلحق الضرر بالمبادرات التي تتخذها افريقيا .

ولذلك ، وبعد اجراء المشاورات ، توصلنا الى استنتاج مفاده انه بعد إدراج بند ما دون اعتراض من أي جهة قد يكون من الأفضل أن نرجئ النظر في هذا البند حتى يتضح مدى ملاءمة القيام بذلك آخذين بنظر الاعتبار المبادرات التي تتخذها افريقيا .

هناك إذن مسألتان تواجهان الجمعية العامة والمجتمع الدولي بالشكل الممثل هنا . المسألة الاولى هي الصيغة التي ينبغي أن يتخذها البند . ورأينا الذين نعرضه هو أن الصيغة المطروحة أمام الجمعية في الوثيقة A/42/L.18 تفي بهذا المطلب . والمسألة الثانية ، المنفصلة بالكامل عن المسألة الاولى ، هي مسألة توقيت معالجة هذه المسألة .

وفي رأينا أننا في ظل الظروف الحالية قد نرغب في اتخاذ مقرر منفصل بتأجيل مناقشة هذه المسألة الى تاريخ لاحق ، آخذين في الحسبان المبادرات المتخذة حالياً في افريقيا . وفي هذه الحالة ، سيكون بوسع الرئيس أن يتشاور مع أعضاء الجمعية العامة لتحديد الموعد الذي يمكن فيه تناول هذا الموضوع .

ولذلك ، ينبغي النظر الى اقتراحنا الوارد في الوثيقة A/42/L.18 على ضوء هذين الاعتبارين : أن ندرج البند الآن بشكله المعدل ، وأن نقرر أن هذه المسألة لن تعالج فوراً وأن مناقشتها في المستقبل ستعتمد على نتيجة المبادرات الجارية حالياً في افريقيا .

وإنني آمل باخلاص أن ننتهي بذلك من هذه المشكلة ونتحاشى كل التعقيدات التي أشار إليها السيد كواندا ، وأن يكون باستطاعتنا أن نعتد هذه الصيغة دون تصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

زامبيا .

السيد زوزي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلبت

الكلمة بغية التقدم باقتراح محدد . لا خلاف لدينا على حق أية دولة عضو في ادراج أي بند أو في مناقشة أي موضوع ترغب فيه .

واعتقد أن المسألة التي تواجهنا الآن في منظمة الوحدة الافريقية هي ما إذا كان ذلك في صالح الاهداف الرئيسية ، وهي : أولاً ، وحدة المنظمة ذاتها ، وثانياً ، الجهود الراهنة التي تبذلها اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والرامية الى ايجاد تسوية اقليمية ، كما هو منصوص عليها في الميثاق . وينبغي

لأعضاء منظمة الوحدة الأفريقية أن يسألوا أنفسهم عما إذا كان اتباع نهج بعينه سيعزز الوحدة التي نعتز بها أم سيدمرها . ويجب علينا أن نسأل أنفسنا عما إذا كنا على استعداد ، بسبب انتمائنا إلى منظمة تعددية ، للتخلي عن قليل من سيادتنا . ففي الحقيقة يجب علينا أن نسأل هل نحن على استعداد للموت قليلا من أجل منظمنا . ولا بد أن هذه الأسئلة كانت تشغل عقل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ، عندما ناشد باسمها المجموعة الأفريقية ودعاها إلى الاحتراز بضبط النفس في هذه المسألة .

واسمحوا لي أن أذكر اشقائي من أفريقيا أنه عندما تسكت المدافع يحين وقت الكلام ، وينتهي الأمر بالمرء دوما إلى طاولة المفاوضات . وأصول اللعبة هي الحوار لتخفيف الشكوك وتعزيز الثقة . ويبدو لنا أن هناك إمكانية متاحة الآن لإجراء حوار بين أطراف الصراع يمكن أن يؤدي إلى تسوية اقليمية - تسوية أفريقية - للصراع الذي دمر الكثير للكثيرين . وأي مسك طائش في هذه المرحلة سيعكر المياه ، فتعود المدافع التي سكتت الآن إلى الانطلاق فجأة مرة أخرى .

وعلى ضوء ما قلته للتو أود أن اقترح ألا تبت الجمعية العامة في الوقت الراهن في ادراج البند ١٤٠ ، وألا تبت أيضا في اقتراح تعديل عنوان البند ، وذلك بالاستناد للمادة ٧٤ من النظام الداخلي للجمعية .

واسمحوا لي أن أكرر هذه النقطة : إن هذا الاقتراح لا ينبغي تفسيره على أنه يحرم أي دولة عضو من حقها في ادراج أي بند على جدول أعمال الأمم المتحدة ، فهذا حق نحترمه جميعا ونعتز به .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : اقترح ممثل زامبيا ، في إطار

المادة ٧٤ من النظام الداخلي ، عدم البت في التوصية بادراج البند وفي التعديل المعمم في الوثيقة A/42/L.18 . وتنص المادة ٧٤ على ما يلي :

"لاي ممثل ، أثناء مناقشة أية مسألة ، أن يقترح تأجيل مناقشة البند

قيد البحث . ويجوز لممثلين اثنين ، بالإضافة إلى مقدم الاقتراح ، أن يتكلما

في تأييد الاقتراح ، ولممثلين اثنين أن يتكلما في معارضته ، ثم يطرح

الاقتراح فوراً للتصويت" .

وأود أن أؤكد بما تستوجبه المادة ٧٤ .

أعطي الكلمة لممثل الكاميرون في نقطة نظامية .

السيد انغو (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعتذر لأخذ

الكلمة مرة أخرى ، ولكن وفد بلادي يود أن يعرف بالتحديد ما الذي سنؤيده أو سنعارضه أو سنرتنع عن التصويت عليه . لقد اقترح أخي من زامبيا تعليق البند في الوقت الحاضر . قد يكون هذا التعليق لمدة خمس سنوات ؛ وقد يكون لعشر سنوات ؛ وقد يكون لثلاثة أشهر ؛ وقد يكون ليومين . إذا كانت النية هي تعليقه الى ما لا نهاية ، فإنني أوافق ، في ضوء الاقتراح الذي قدمته ، على أن يقتصر تأجيل المناقشة على مضمون البند لا على ادراجه . إلا أنني أود منه أن يوضح ما إذا كان يتكلم عن الادراج ، لأنني سمعته يقول أنه لا يعارض ذلك ، وأن من حق كل بلد أن يدرج أي بند . ولكن أعتقد أننا متفقان إذا كنا نطلب تأجيل مناقشة البند . أرجو توضيح هذه النقطة لأهميتها .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : فهمت أن ممثل زامبيا يقصد أن

يقترح بموجب المادة ٧٤ من النظام الداخلي عدم البت في التسمية بادراج هذا البند ، وكذلك عدم البت في التعديل . هل فهمي هذا صحيح ؟ أعطي الكلمة لممثل زامبيا .

السيد زوزي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذا هو جوهر

اقتراحنا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل الكاميرون

في نقطة نظامية .

السيد انغو (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ربما يكون

سؤالي قد أسيء فهمه . سيدي ، انني كامبيروني افريقي ، والانكليزية ليست لغتي الام . ولو سمح لي ان أتكلم بلغة "البولو" أو "الدوالا" هنا فلربما كنت أكثر وضوحا .

لقد تكلم أخي عن التأجيل "في هذه المرحلة" . ما هو الإطار الزمني ؟ هناك فرق كبير بين عدم البت وعدم البت في هذه المرحلة ، الذي يمكن ان يعني أي فترة من الوقت . هل يمكن ان نحصل على بعض التوضيح بشأن الإطار الزمني للتعليق المقترح ؟ إن هذا يمكن ان يؤثر على القرارات - وعلى الاقل قرار وفد بلادي . ولن يفيدنا أبدا ان يكون التأجيل لمجرد أننا جميعا نشعر بالارهاق ؛ فقد قضينا يوما مرهقا حقا . وفي نفس الوقت ، نود ان نعرف بالتحديد إلام يفترض فينا ان نرجع المناقشة .

أرجو منكم ، سيدي الرئيس ، ان تسمحوا لأخي بالاجابة علينا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل زامبيا .

السيد زوزي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حسبما فهمت أخي

ممثل الكاميرون ، سأذكر بالتحديد ماذا يعني "في هذه المرحلة" .

لقد ذكر ممثل الكاميرون ان هناك أحداثا تجري الآن في افريقيا . وثمة لجنة مخصصة يتعين عليها ان تبقى في إحدى عواصمنا ، وفي نهاية هذا الشهر سيجتمع معظم رؤساء دولنا ، إن لم يكن جميعهم ، في أديس أبابا حيث سيتشاورون ، بالاضافة الى البند المدرج في جدول الاعمال ليتناقشوا بشأنه ، وقد فهمت أنها مشكلة تحديد تاريخ معين . هذا هو إذن الإطار الزمني الذي أعنيه . وسوف يُحدد ، أولا ، بالاحداث التي ستدور في إطار اللجنة المخصصة ، التي هي موجودة الآن بالفعل في مكانها وتعمل حسب برنامجها ، وعلى أساس المواد التي تُجمع ، وثانيا ، على أساس المشاورات الاضافية التي سيقوم بها رؤساء دولنا . وليس بوسعي ان أساعد أكثر من ذلك ، سوى ان أشير مرة أخرى الى أحكام المادة ٧٤ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن لممثل جامايكا

في نقطة نظامية .

السيد بارنيت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن المسائل التي أشيرت حتى الآن في هذه المناقشة على قدر من الأهمية - ولا يقتصر ذلك على قضية الصراع المحددة وحدها ، وإنما يتعداه الى المبادئ التي يجري على أساسها بحث البند في الجمعية العامة .

ولقد لاحظتم بالفعل ، سيدي الرئيس ، آثار التعب ونذر الاضطراب . وأقترح رسميا بكل تواضع إرجاء الجلسة حتى الأسبوع القادم ، بموجب المادة ٧٦ من النظام الداخلي للجمعية . وتنص هذه المادة على ما يلي :

"الذي ممثل ، أثناء مناقشة أية مسألة ، أن يقترح تعليق الجلسة أو رفعها . ولا يكون مثل هذا الاقتراح محل مناقشة بل يُطرح للتصويت على الفور . وللرئيس أن يحدد الوقت الذي يُسمح به للمتكلم الذي يقترح تعليق الجلسة أو رفعها" .

ويستند اقتراحي الى أننا في وقت متأخر من مساء يوم الجمعة ؛ ونحن متعبون ولا بد أن نفكر بعمق في المبادئ المعنية وأن نعود ونحن نشعر بنشاط متجدد للقيام بتحليل جوهري ودقيق للمسائل المطروحة أمامنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : هل هناك أي اعتراض على تطبيق

المادة ٧٦ ؟

أعطي الكلمة لممثل جامايكا في نقطة نظامية .

السيد بارنيت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد لجأت

الى المادة ٧٦ واقتبستها بالتحديد لتجنب المناقشة ونحن نشعر بالتعب ، لأنها لا تدع مجالاً للمناقشة - أي أن الاقتراح يطرح فوراً على الجمعية للتصويت لتوافق عليه أو ترفضه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن ممثل جامايكا على حق .

ولما كان الأمر كذلك ، فإنني أطرح للتصويت الاقتراح الداعي الى رفع الجلسة بموجب المادة ٧٦ من النظام الداخلي .

اعتمد الاقتراح برفع الجلسة بأغلبية ٧٨ صوتاً مقابل ٢٤ صوتاً ، مع امتناع

١٨ عضواً عن التصويت .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٥